

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et de
commerciale et des Sciences Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

تجديد السيولة في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بريكة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود و مالية

تحت إشراف:

د. خوني رابح

من إعداد الطالب:

عبد الغني قواوسي

الموسم الجامعي: 2014/2013

قالى تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾

صدق الله العظيم سور البقرة الآية 32 .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريق إلى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع ، وان العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء ، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الأنبياء وان الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه اخذ بحظ وافر»

راواه أبو داوود و الترميذي .

إهداء

الحمد لله تعالى على كرمه وتوفيقه لي في إعداد هذه المذكرة المتواضعة.

أهدي ثمرة هذا العمل:

✚ إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى ابر الناس بصحبتني، إلى التي قد تحملت

الشقاء يسرا، إلى ينبوع الحنان والحب والكرم، إلى من علمتني

الصمود مهما تبدلت الظروف أُمِّي الغالية "رقية".

✚ إلى من كان سندا لي وتاجا أرفع به رأسي، إلى من اكتوى بلسعات الدهر وذاق

مرارة الحياة لأحيى أنا، إلى من علمني بأني خلقت للنجاح وليس للفشل

إلى من ثابر ليلا ونهارا وحرا وبردا من اجل تربيتي إليك

أبي العزيز "لحسن".

✚ إلى بؤرتا عيني وسندي إخوتي وأخواتي وخاصة الكبرى "عزيزة".

✚ إلى زوجات أخوتي

✚ إلى الكتاكيت رمز البهجة والسرور عبير محمد كوثر ريتاج تاج

هيثم آلاء ارزاق ندى أنس حدة مروان

✚ إلى خالتي وعماتي وأعمامي وأولادهم.

✚ إلى كل أصدقائي وصديقاتي وإلى كل زملائي وزميلاتي.

✚ وإلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

✚ إلى كل من وسعتهم مخيلتي ولم تسعهم مذكرتي.

✚ إلى كل دفعة 2014 نقود ومالية.

عبد الغني

تشكرات

قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم".

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

واقترء برسوله الذي حثنا على الشكر كما قال " الشكر قيد النعمة وسببه دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بأسمى معاني الشكر:

إلى الأستاذي المشرفين: خوني رابع الذي لم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة بالخصوص وكل الأساتذة من الطور الابتدائي الى الجامعي.

إلى كل من ساعدني من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

إلى من ساعدني من زملائي في الكلية وإلى كل من ساعدني من قريبي أو بعيد

وما يحوزتنا لنقول " اللهم ارزقنا شفاعتة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأوردنا حوضه وأسقنا من يديه الشريقتين شربة ماء لا نظماً بعدها أبدا يارب العالمين".

وفي الأخير نسأل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا.



قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
47	بيان نسبة السيولة في نهاية الأسبوع	01
49	بيان عن الودائع بالعملات الحرة عن الشهر	02
71	مساهمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	03
79	تطور موارد وكالة بدر 343 بريكة وذلك خلال الفترة (2010-2013)	04

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	20
02	الودائع تحت الطلب (الودائع لأغراض السيولة)	55
03	ودائع التوفير (الودائع لأغراض السيولة)	55
04	الودائع تحت الطلب (الودائع لأغراض السيولة)	56
05	ودائع التوفير (الودائع لأغراض السيولة)	56
06	السيولة لمقابلة القروض	58
07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
08	الهيكل التنظيمي لوكالة 343 بركة	75

تمهيد

تحتل البنوك التجارية مكانة جوهرية في الجهاز المصرفي وفي الاقتصاد ككل، فنجد البنك المركزي يعتبر البنوك التجارية العصب والمحرك الأساسي للنشاطات الاقتصادية لأية دولة.

والبنوك التجارية مؤسسات نقدية تهدف إلى تعظيم أرباحها وذلك بالتوفيق بين السيولة، الربحية والمخاطرة وهذا يظهر جليا من خلال الوظائف التي تقوم بها التي تساهم وبشكل كبير في استمرار عجلة النشاط الاقتصادي وخاصة دور الوساطة المالية الذي تلعبه بين ذوي الفائض المالي وذوي العجز المالي من خلال عمليتي تلقي الودائع وإقراضها. ومع استمرار البنوك التجارية بالقيام بهذا الدور نتيجة للتطور الهائل الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية إضافة إلى تزايد الطلب على الائتمان المصرفي، أصبحت البنوك التجارية تطمح نحو تعظيم أرباحها بشكل كبير وبذلك تطورت وظائفها لتصبح من إحداث التوازن بين ذوي الفائض وذوي العجز إلى خلق نقود ائتمانية تؤثر بها على المعروض النقدي في الدولة الذي يعتبر القلب النابض للاقتصاد في أي دولة ولذلك فإن السلطة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تشدد من رقابتها على البنوك التجارية وعلى حركة النقود الائتمانية من خلال أدوات الرقابة النقدية، واشتقاق النقود أو ما يعرف أيضا (بخلق النقود) ظاهرة حديثة تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها تحكمها عدة عوامل: نسبة الاحتياطات النقدية القانونية حجم التسرب النقدي، السياسة الائتمانية للبنوك التجارية والسياسة النقدية ... الخ.

حيث أن أي إشاعة عن عدم وجود السيولة لدى البنوك التجارية يدفع بالمدعين إلى سحب أموالهم ، ومن ثم سحب ثقتهم من البنك ، الأمر الذي يعرضه للإفلاس ، إذا فالسيولة مهمة للبنك لمواجهة التزاماته بشكل فوري ،حتى لا تؤثر على أنشطته المختلفة .

وترجع أهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية الى جلب اكبر عدد ممكن من العملاء للبنك نتيجة لقدرته على دفع متطلبات السيولة لمقابلة طلبات سحب أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير .

إشكالية البحث :

وتتركز إشكالية بحثنا حول السؤال الرئيسي وهو :

ماهي آلية تجديد السيولة في البنوك التجارية؟؟

التساؤلات الفرعية :

وإنطلاقا من السؤال الرئيسي تم إشتقاق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تدعم البحث من بينها :

* ما المقصود بالبنوك التجارية وماهي أسس توظيف الاموال فيها ؟

* ما المقصود بالسيولة وإدارتها ؟

* ماهي آليات تجديد السيولة في البنوك التجارية؟

فرضيات البحث :

في ضوء إشكالية البحث إعتدنا على مجموعة من الفرضيات نذكر منها :

- السيولة أداة وظيفية لجذب المستثمرين للبنوك التجارية .

- يتم تجديد السيولة في البنوك التجارية عن طريق عدة وسائل منها الودائع بمختلف انواعها والاستثمارات.

- تعمل البنوك التجارية على تطوير إمكانياتها ووسائلها بجمع الأموال من مصادر مختلفة .

أسباب اختيار هذا البحث :

ونقسمها إلى جزئين :

• جوانب موضوعية:

- معرفة الآلية التي تعتمد عليها البنوك في تجديد السيولة.

• جوانب ذاتية:

- هذا الموضوع له علاقة مباشرة بتخصصنا نقود ومالية ؛

- حب الاطلاع على عمل البنوك؛

- محاولة الابتعاد عن الجانب النظري في البحث العلمي و ميلنا للجانب التطبيقي باعتباره يجسد الواقع .

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى جملة من الاهداف اهمها مايلي :

- الإجابة على التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة.
- معرفة كيفية تكوين السيولة في البنوك التجارية.
- معرفة مصادر أموال البنوك التجارية وإستخدامها بهدف التعرف على واقع هذه المصادر وأساليب إستخدامها وتأثير ذلك على البنوك.
- لقاء نظرة عامة حول إدارة السيولة في البنوك التجارية .

مناهج البحث :

نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الوصول إلى كافة التطلعات، اعتمدنا على منهجين نراهما مناسبين لطبيعة هذا البحث؛ المنهج الوصفي واعتمدناه لاعطاء صورة وصفية للجوانب النظرية وخاصة المتعلقة بالبنوك التجارية، السيولة والمنهج التحليلي وتم استخدامه عند التحليل والاستنتاج من خلال الإستعانة بالجداول والملاحق ، وأيضا أسلوب دراسة حالة عند تناول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة كبنك تجاري يمكن إسقاط موضوع الدراسة عليه.

خطة البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول. حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية البنوك التجارية ، آلية التوظيف في البنوك التجارية، العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه مفهوم ومكونات ونسب السيولة، معايير قياس السيولة وتقييم أهدافها ، السيولة لمقابلة الودائع ولأغراض تلبية القروض ، أما بالنسبة للفصل الثالث

فسيتناول الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والإطار الخاص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة، وأيضاً سيتناول، طرق تجديد السيولة في بنك بدر 343 بركة.

دراسات سابقة :

- حورية حماني ، ماجستير آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر-، جامعة قسنطينة، 2005-2006- وقد تم دراسة النظام المصرفي ومخاطره ، والاساليب الداخلة والخارجية للرقابة المصرفية ، واخيرا آليات الرقابة الاحترازية وتطبيقها في الجزائر .
- العاني إيمان ، ماجستير البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ، جامعة قسنطينة ، 2006-2007- وقد تم دراسة البنوك التجارية والبيئة التسويقية المتجددة، التجارة الالكترونية ، اما الفصل الأخير تم دراسة التجارة الالكترونية والعمل المصرفي .
- نصر رمضان حلاسه ، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة ، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير ، تخصص المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية، غزة، 2013. وقد تناول في الفصل الاول الاطار العام للدراسة والفصل الثاني المعلومات المحاسبية والمالية وعلاقتها بالسيولة والفصل الثالث إدارة مخاطر السيولة ،الفصل الرابع الاطار العملي للدراسة والفصل الخامس النتائج والتوصيات .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك بمختلف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين سارية المفعول، فالبنوك التجارية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها؛ ولقد تطور النشاط الاقتصادي و اتسعت آفاقه عبر مختلف المراحل التي شهدتها الاقتصاد العالمي، و بما أن النظام البنكي يشكل جانبا هاما من اقتصاد أي دولة فقد عرف تحولات عميقة مع هذه التطورات الهامة، لا سيما تلك التي عرفها المحيط المالي الدولي ؛ لذلك كان بروز البنوك مقترن بالأدوار التي تقوم بها والمتمثلة في الكثير من الوظائف منها ما هو تقليدي والتي ظهرت في العهود الأولى لنشأة البنوك، ومنها ما هو حديث والتي تطورت مع تطور النظام المصرفي من جهة وتطور البنوك من جهة أخرى.

وسنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول سنتطرق فيه الى ماهية البنوك التجارية وقسمناه الى ثلاث مطالب، أما المبحث الثاني

سنخصصه الى آلية التوظيف في البنوك التجارية وقسمناه كذلك إلى ثلاث مطالب، واخيرا المبحث الثالث

خصصناه للعلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وقسمناه إلى ثلاث مطالب.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية :

مع تطور النشاط الاقتصادي ومع المتغيرات المالية والاقتصادية الدائمة أدى ذلك إلى حتمية ظهور مؤسسات تعمل على التحكم في نشاط الكتلة النقدية حيث أصبحت البنوك الركيزة الأولى في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل ذلك طورت البنوك تقنياتها في التعامل مع الأسواق المالية من خلال إنتاج سياسات مثلى لذلك ؛ وسنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب.¹

المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك التجارية :

يرجع الفضل في ظهور البنوك والنهوض بالفن المصرفي في شكله الحديث إلى فرسان مالطا حيث انتقل عن طريقهم إلى أوروبا ، و انتشر عبر التجارة الخارجية في القرون الوسطى ، ولقد ساعد ازدهار التجارة والصناعة في ايطاليا أواخر القرون الوسطى الى نمو المصارف وتطورها.

غير أن النظام المصرفي كما هو عليه في الوقت الحاضر كان نتيجة للتطور الاقتصادي أو الاجتماعي الذي حصل على مر السنين ، لتأخذ البنوك بمختلف أشكالها ووظائفها الشكل الذي هي عليه حالياً.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية:

تمتد جذور العمليات المصرفية إلى عهد بابل في القرن الرابع قبل الميلاد . حيث وضع الملك حمورابي في شريعته المعروفة 1675 قبل الميلاد أولى النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بعمليات الإيداع والتسليم والضمانات والفوائد المرتبطة بها.²

أما الإغريق عرفوا قبل الميلاد بدايات العمليات المصرفية التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات ، حفظ الودائع ومنح القروض، كذلك كان أهل مكة يتعاملون بالاقتراض بالربا حتى جاء الإسلام وحرم الربا . بدأت ظاهرة النقود تبرز كإحدى أهم الوسائل للدفع والتبادل التجاري بين الأفراد والمجتمعات ، ومنها بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها بالإضافة إلى الحلي والمعادن النفيسة لدى رجال الصناعة ، كودائع مقابل حصولهم

¹ - عبد الله جعفر نعمه ، محاسبة المصارف وشركات التأمين ، دار حنين، فلسطين ، 1998، ص، 17.

² - نفس المرجع السابق، ص، 17.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

على عمولة مقابل حراسة هذه الأموال والمحافظة عليها . وتعتبر هذه الظاهرة هي أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع التي استمرت حقبة طويلة من الزمن¹.

أما فكرة الاتجار بالنقود فبدأت في القرون الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة النقود والعملات . أما البنوك في شكلها الحالي فقد ظهرت نتيجة للحروب الصليبية التي قامت بها إيطاليا في القرون الوسطى 13م-14م نظرا لما أنفقته على تلك الحروب والخيرات التي جلبتها معها مما ترتب على ذلك وجود فائض وعلى أصحاب الفائض إيجاد مكان يحمي ما لديهم من الضياع ، ومع شيوع فكرة قبول الودائع مقابل شهادات اسمية. " ثم تطورت العملية حيث أصبح بإمكان المودع أن يسحب أمواله من خلال تنازله عن الإيصال لشخص آخر وهو ما أصبح يسمى بالشك حاليا² . " ومن شهادات الإيداع لحاملة انبثقت أوراق البنكنوت النقود الورقية بشكله الحديث . وقد تم تأسيس أول بنك في مدينة "البندقية" بإيطاليا عام 1157م وتلاه " بنك برشلونة " عام 1401م ثم بنك " ريلتو " عام 1587م وبنك " أمستردام " عام 1609م³ " ومصرف فرنسا 1800م .

وبعد الحرب العالمية الأولى تدخلت الدول في تنظيم أعمال البنوك لتعطي سلطة إصدار الأوراق النقدية إلى البنوك المركزية ، وظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية . وتركز البنوك بواسطة الاندماج (FUSION) أو بطريقة الشركات القابضة ، وهكذا نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة⁴.

¹ - نفس المرجع السابق، ص، 17.

² - عيد الحكيم كراجه ، محاسبة البنوك ، دار الصفاء عمان ،الأردن ، 2000 ، ص، 12 .

³ - نفس المرجع السابق ، ص، 25 .

⁴ - شاكر قزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص، 21.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

الفرع الثاني : مفهوم البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي البنوك التي تتعامل بالائتمان، وتسمى أحيانا بنوك الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها قبول الودائع بمختلف أنواعها، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود والتعامل بالائتمان، يعني إعادة إقراض جزء من ودائعها ضمن شروط معينة.

وعليه توجد عدة تعريفات للبنوك التجارية من بينها:

* " البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين و المقرضين فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع و تقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال و الأفراد و غيرهم" ¹.

* " يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب والآجال المحددة، وتزاول

عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته، بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي و تباشر

عمليات تنمية الادخار والاستثمار للمال في الداخل والخارج للمساهمة في إنشاء المشروعات ، وما

تستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية، وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي" ²

* " المصارف التجارية هي المصارف التي تتعامل بالائتمان و تسمى أحيانا مصارف الودائع، وأهم ما يميزها

وينتج عن ذلك " Demend deposits" عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية

ما يسمى بخلق النقود " Money création" ³

* كما يعرف قانون النقد و القرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية

و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون"

¹ - محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر، 2000، ص، 21.

² - عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف ،السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية و التجارية،الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر، 2002، ص، 58.

³ - زياد سليم رمضان ، محفوط أحمد جودة ، إدارة البنوك، الطبعة 2، دار المسيرة، دار الصفاء ، الاردن ، دون سنة نشر، ص، 1.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

بالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور ؛

- منح القروض؛

- توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.¹

وهناك تعاريف لبعض الدكاترة نوجزها كما يلي:

• **التعريف الأول :** البنوك التجارية تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في غالب

الأحيان عن السنة، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح

الاعتماد .²

• **التعريف الثاني :** البنوك التجارية هي أكثر الوسطاء كفاءة كخدمة كل من المقرضين والمقترضين.³

• **التعريف الثالث :** البنك التجاري هو ذلك البنك الذي يقبل الودائع ويلتزم بدفعها عند الطلب أو خلال آجال

ينفق عليها ، ويمنح القروض قصيرة الأجل ، ويسمى أحيانا بينوك الودائع كما يمكن أن تؤثر في عرض النقود

بالزيادة والنقصان بحسب توسعها أو تقليصها كحجم الائتمان الذي يقوم بمنعه أو تقبله.⁴

¹ -الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 ، ص،202 .

² -محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار النشر عمان، الاردن،2006،ص،30.

³ -منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل إتخاذ القرارات، ط3 ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000،ص،10 .

⁴ -مجدي محمد شهاب ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر ، 1990 ،ص، 19 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية و أهدافها:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أنواع البنوك التجارية ، وكذا الأهداف التي تسعى البنوك التجارية

إلى تحقيقها .

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية:

وتنقسم البنوك التجارية إلى عدة انواع نذكر منها :

1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

وتتمثل في: ¹

أ- البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن

الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة

الأعمال التقليدية وهي منح الإئتمان قصير ومتوسط الأجل والقيام بكافة مجالات الصرف الأجنبي وعمليات

تمويل التجارة الخارجية .

ب- البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً،

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، حيث تتميز هذه البنوك بصغر حجمها.

2- من حيث حجم النشاط:

وتتمثل هذه البنوك في: ²

أ- بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب- بنوك التجزئة: وهي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لإجتذاب أكبر عدد منهم ،

وتتميز بانتشارها الجغرافي الواسع، والتعامل مع أصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق النافع الزمنية

والمكانية، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق، ص، 32.

² - نفس المرجع السابق، ص، 32.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

3- من حيث الفروع :

وتتمثل فيمايلي:¹

أ- **بنوك السلاسل**: مع نمو حجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمويلها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع ، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة ويقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة.

ب- **بنوك المجموعات**: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها و لهذا النوع من البنوك طابع إحتكاري و أصبحت سمة من سمات العصر ، و قد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا.

ت- **البنوك المحلية**: هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة ، و تخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد.

ث- **البنوك الفردية**: و هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة ، و غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر ، و يرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها .²

¹ محمد سعيد انور سليمان ،إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص،17.

² - نفس المرجع السابق ، ص- ص، 18-19.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي : الربحية، السيولة ، الأمان¹.

- **الربحية:** تعمل إدارة البنوك التجارية دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، وتعتبر الوظيفة الرئيسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الأرباح، ولكي يحقق البنك التجاري أرباحاً عليه أن تكون إيراداته أكبر بكثير من تكاليفه.

وتتمثل إيرادات البنوك فيما يلي:

- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها؛
- فروقات العملة الأجنبية وتعني الأرباح المحققة من شراء العملات الأجنبية وبيعها؛
- الفوائد الدائنة على التسهيلات الإئتمانية؛
- أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل البنكي كقيامها بتقديم إستشارات إقتصادية ومالية إعداد الجدولة الإقتصادية؛
- إيرادات أخرى كعوائد الإستثمار في الاوراق المالية والعوائد المحققة من خصم الكمبيالات .

أما تكاليف البنك فتتمثل فيمايلي :

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم البنك بدفعه؛
- العمولات المدينة التي يدفعها البنك للمؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للبنك ذاته؛
- المصاريف الإدارية والعمومية؛

- **السيولة :** وتعني مدى سهولة تحويل الأصل إلى نقد بأقصى سرعة ممكن و بأقل خسارة، فالبضاعة أكثر سيولة من العقارات و الذمم المالية أكثر سيولة من البضاعة. أما السيولة فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته و مقابلة طلبات الإئتمان ولكي تحقق هذا الغرض عليها أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماته في

¹ -رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2002، ص-ص 21-23 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

أي لحظة لأن البنوك التجارية مرتبطة بتاريخ إستحقاق دون تأجيل كبقية مؤسسات الأعمال الأخرى، و توفر السيولة لدى البنك تعطيه أهمية و ثقة من قبل العملاء بتقديم و دائعهم و العكس ليس لصالح البنك.

• الأمان (الضمان): يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته على صافي الخصوم عن

10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار،

فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء

من أموال المدينين، و النتيجة هي إعلان الإفلاس.⁽¹⁾

المطلب الثالث : خصائص و وظائفها البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية ببعض الخصائص الهامة، تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، و كذا أهم

الوظائف التي تقوم بها هذه الأخيرة بصفة عامة :

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية:

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة

خصائص :

أولاً: تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات من المؤسسات والمشاريع التجارية بان معظم

أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق

خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات

جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، ويكون ذلك بناء على طلبهم، وإجراء عمليات المقاصة

لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود.

¹ - شاكور قزويبي ، مرجع سابق ، ص، 29 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

ثانياً: من خصائصها أيضاً أنها تختص بالقدرة على الإقراض، وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين

والمستثمرين (إيداع وإقراض) أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها، ولهذا السبب تمارس البنوك أثراً فعالاً على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

ثالثاً: تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل

في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من الدول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كإمتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث).

رابعاً: وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك

التجارية بإقتناء أية أصول مالية تدرعاً فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.

خامساً: كما أن عملية إئتمان قصير الأجل هو ما ميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.

في حين أنه يمكننا أن نتعرض لخصائص البنوك التجارية من خلال أهدافها ونذكر منها:¹

أ- مبدأ التدرج: المعنى ممن هذا أن البنوك التجارية تأتي في الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز

المصرفي بعد البنك المركزي بحيث يباشر هذا الأخير عليها رقابة بما له من أدوات ووسائل.

بينما يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح لمبدأ " وحدة البنك " أي بنك مركزي واحد لكل اقتصاد معين،

فالبنوك التجارية تتعد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات وما يترتب على

ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها.

ب- من أجل إبراز الاختلاف الموجود بين البنوك التجارية والبنوك الأخرى نفرق بين كل من مصدر وقيمة

النقد.

¹ - عبد الرحمان يسري وآخرون ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص ، 209.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

بحيث نجد أن هناك تماثل في مصدر وحدات النقد القانونية وهو " البنك المركزي " في حين تتعدد المصادر بالنسبة لنقود الودائع " اختلاف البنوك التجارية "

أما من ناحية قيمة النقد فنجد أنه : بينما تعتبر النقود القانونية متماثلة في قيمتها " المطلقة " بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان, فإن نقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية متباينة، وتخضع القروض التي تمنحها البنوك التجارية لأسعار فائدة تختلف بالزمان والمكان.

ت- البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية مهمتها الطبيعية استقبال واستلام الأموال من الجمهور بشكل ودائع لتقوم بتوظيفها لحسابها الخاص في عمليات الإقراض المختلفة؛

وإن مباشرة البنوك التجارية لمختلف نشاطاتها يعود أساسا لما تمليه وظائفها، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها ولأن البنوك وجدت بغرض المحافظة على الأحوال، ونتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير وأعمق وتنوعت من القديمة منها إلى الحديثة ولهذا سنتطرق لهاته الوظائف بنوعها ونذكر منها:

أولاً: الوظائف التقليدية:

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي: قبول الودائع، منح الائتمان وأخيرا خصم

الأوراق التجارية.

1- قبول الودائع: ¹ فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية، ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى

¹ - محمود يونس وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ، مصر ، ص، 32.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

بالحساب المصرفي، وباعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائماً على تنميتها. " فهذا الفتح يحقق لكل من صاحب الوديعة والبنك عدة فوائد، فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية المستقبلية والاستفادة من خدمات مصرفية كالحصول على دفتر الشيكات أو دفتر خاص (دفتر ادخاري) كذلك يحصل على عائد (فائدة) على الأموال المودعة ".

وتعمل البنوك على تنمية الوعي المصرفي والادخاري من خلال التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية بتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع الكفاءة الأوعية الادخارية، وتنقسم الودائع على أنواع مختلفة. ونذكر من بين هذه الودائع:

أ- **ودائع البيوت التجارية:** يتماشى هذا لنوع مع طبيعة النشاط الاقتصادي التجارية ما يتصف به من استقرار أو تقلب مما يدعي الأمر إلى دراسة أوضاع وظروف المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير وتوقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها.

ب- **ودائع المنشآت الصناعية:** يرتبط هذا النوع من الودائع للسحب والإيداع بالدورة الإنتاجية، إذ في بداية الدورة الإنتاجية تتراد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتببات عند نهاية الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية.

ت- **ودائع المنشآت الزراعية:** تتعلق هذه الودائع بأثرها بمواسم الزراعة، بحيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة في المقابل تزيد الودائع مع بيع المحصول، هذا السحب يعد منتظم موسمي للأفراد والمزارعين لمواجهة النفقات الشخصية¹.

ث- **ودائع المنشآت الخدمية:** وهي الخاصة بودائع لفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، فهي تحتاج إلى مبلغ كبيرة لعمليات التجديد والتوسع.

¹ د عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، الأسواق والمؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1999، ص ، 110.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

2 - منح الائتمان: تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف للائتمان.

- تعريف الائتمان: يعرف الائتمان على أنه علاقة بين طرفين دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة، يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة و ضمان قبل الغير¹.

أما من المنظور الاقتصادي تعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهي تقوم على أساس عنصرين هما الثقة والمدة، ويجب أن تتوفر أربع عناصر منها: علاقة مديونية، وجود دين، الأجل، المخاطر.

ولأن البنوك التجارية كانت في بدايتها تقوم بعمليات الإقراض من أموالها الخاصة، هذا الائتمان المتمثل في القروض القصيرة الأجل والمتوسطة قد تعدى إلى أموال الغير، الشيء المميز أن هذا الائتمان من ودائع ليس لها وجود فعلي، فالتعرف على هذا المنطق الأخير يستند إلى ميكانيكية تتم بها عملية خلق الودائع:

نقصد بعملية خلق الودائع : هو أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض لعملائها وتزيد قيمتها كثيرا

عن قيمة الودائع الأولية لأن المبالغ المودعة لديها من الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع أو القروض خلقا، فتزيد من العرض الكلي للنقود². وبالنسبة للمنطق الذي يقف عنده عملية خلق الودائع يتمثل فيما يلي:

أ- الدعامة الأولى: " أن تتوافر الثقة في مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت، من جانب الزبائن

المتعاملين معهم ليشجعهم على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم وسحبها إلا عند حاجتهم الحقيقية إليها.

ب- الدعامة الثانية: فتتمثل في التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة يجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إبداعات

بعض العملاء تساوي على الأقل (إن لم يكن يفوق) مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم في كل لحظة من

الزمن³.

¹ - مصطفى رشدي شبيحة ، النقود والمصارف والائتمان ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر ، 1999، ص، 222.

² - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص-ص، 279 - 280.

³ - محمود يونس وآخرون ، مرجع سابق، ص، 217.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

ت- وهكذا يمكن أن نتصور أن البنوك التجارية عندما تتلقى ودائع حقيقية (أولية) تحتجز منها مقدار كاحتياطي نقدي وقانوني اختياري والباقي تتصرف فيه لتحقيق ربح من فوائد القروض وعوائد الاستثمار، فلا يمكن أن تستنزف هذه الأخيرة ما يعادلها نقداً لأن قدر الائتمان الممنوح سوف يكون في صورة وديعة جديدة، هذه الوديعة الجديدة تميز لها عن الوديعة الأولية التي تسببت في ظهورها تعرف باسم الوديعة المشتقة، نستطيع أن نحتجز جزءاً منها كاحتياطي نقدي والجزء الآخر يمنح في شكل ائتمان جديد وبالتالي يعود جزء منه مرة أخرى كوديعة جديدة مشتقة ومن هذا المنطلق يتمكن من وديعة أولية أن يخلق ودائع جديدة وهمية يقوم بإقراضها لتعود إليه كلها أو جزء منها مرة أخرى. وعلى ذلك يكون إجمالي حجم الائتمان الذي يستطيع البنك أن يمنحه هو: ¹

$$\begin{array}{c} \text{س ر} \\ \text{ك = م = ع = م} \\ \text{حيث :} \\ \text{س ق} \end{array}$$

ك : إجمالي حجم الائتمان (المضاعف) الذي يستطيع البنك أن يمنحه (حجم الوديعة المشتقة من الوديعة الأولية).

م ع : حجم الوديعة المشتقة من الوديعة الأولية

س ر : نسبة الرصيد النقدي الحر

س ق : نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

وتتم عملية خلق الائتمان أو خلق الودائع مقابل ثلاثة أنواع من الأصول:

¹ - نفس المرجع السابق ، ص، 219.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

أ- **ودائع نقد**: هنا تقوم البنوك بإصدار الودائع بأسماء العملاء مقابل تدفق نقدي إلى خزينتها حيث التدفق النقدي : النقود المصدرة من قبل البنك المركزي، النقود في التداول، ومصدر الودائع نقد يكون إما:

- إصدار نقدي جديد من البنك المركزي؛
- أو نتيجة سحب مقدار من النقود من التداول.

ب- **ودائع مقابل قروض وسلفيات** :

فقيام البنك بسلفيات وقروض يمنحها لعملائه يمكن هؤلاء من الحصول على نقود لم يكونوا قد أودعوها من قبل وبالتالي حصول البنك التجاري على أصل يدر عائدا سواء على شكل فائدة أو على شكل خصم.

ت- **ودائع مقابل شراء أوراق مالية**:

تقوم البنوك التجارية بقروض طويلة الأجل عن طريق قيامها بشراء أوراق مالية (عملية استثمار) وبالتالي يكون البنك التجاري قد خلق مبالغ لم يكن لها وجود من قبل.

3 - خصم الأوراق التجارية:

- " وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للانتماء التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فينتقم بها إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية "¹.
- فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول عن طريق التظهير ويمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون.

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلّي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2003، ص، 346.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

- والقصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي البنك فوائد إلى غاية تاريخ الاستحقاق مضاف إليها بعض المصاريف البنكية، وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك وتوظيفاته، لهذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي. وإن كانت هاته العملية تحقق مصالح للبنك من خلال إعادة خصمها، أو بيعها لبنك آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان الكمبيالات. وبصفة عامة فعملية الخصم تسهل أصل من أصول العميل بما يمكنه من توفير السيولة اللازمة لمقابلة التزاماته.¹

ثانيا: الوظائف الحديثة :

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر:²

1 - تمويل عمليات التجارة الخارجية:

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

2 - تحصيل الشيكات:

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

¹ - نفس المرجع السابق، ص، 347.

² - العاني إيمان ، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص-ص، 6 -8.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

3 - تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:

الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزنة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

4 - إدارة محافظ الاستثمار:

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار... الخ.

5 - تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها. وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

6 - التعامل بالعملة الأجنبية :

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج... الخ.¹

¹ - نفس المرجع، ص -ص، 6-8.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

7 - إصدار البطاقات الائتمانية :

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعاً من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقاً.

9 - القيام بعمليات التوريق :

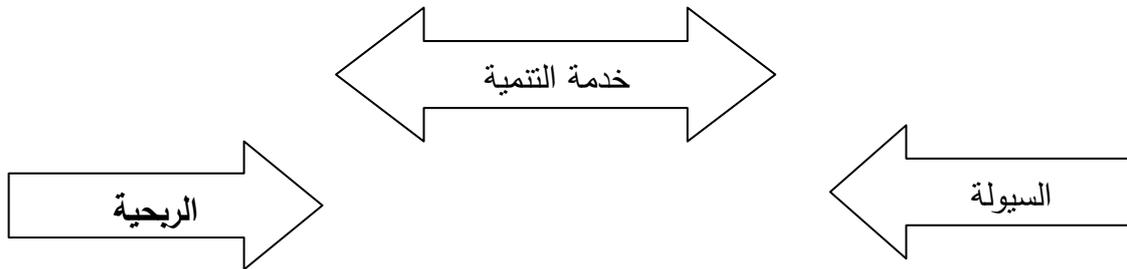
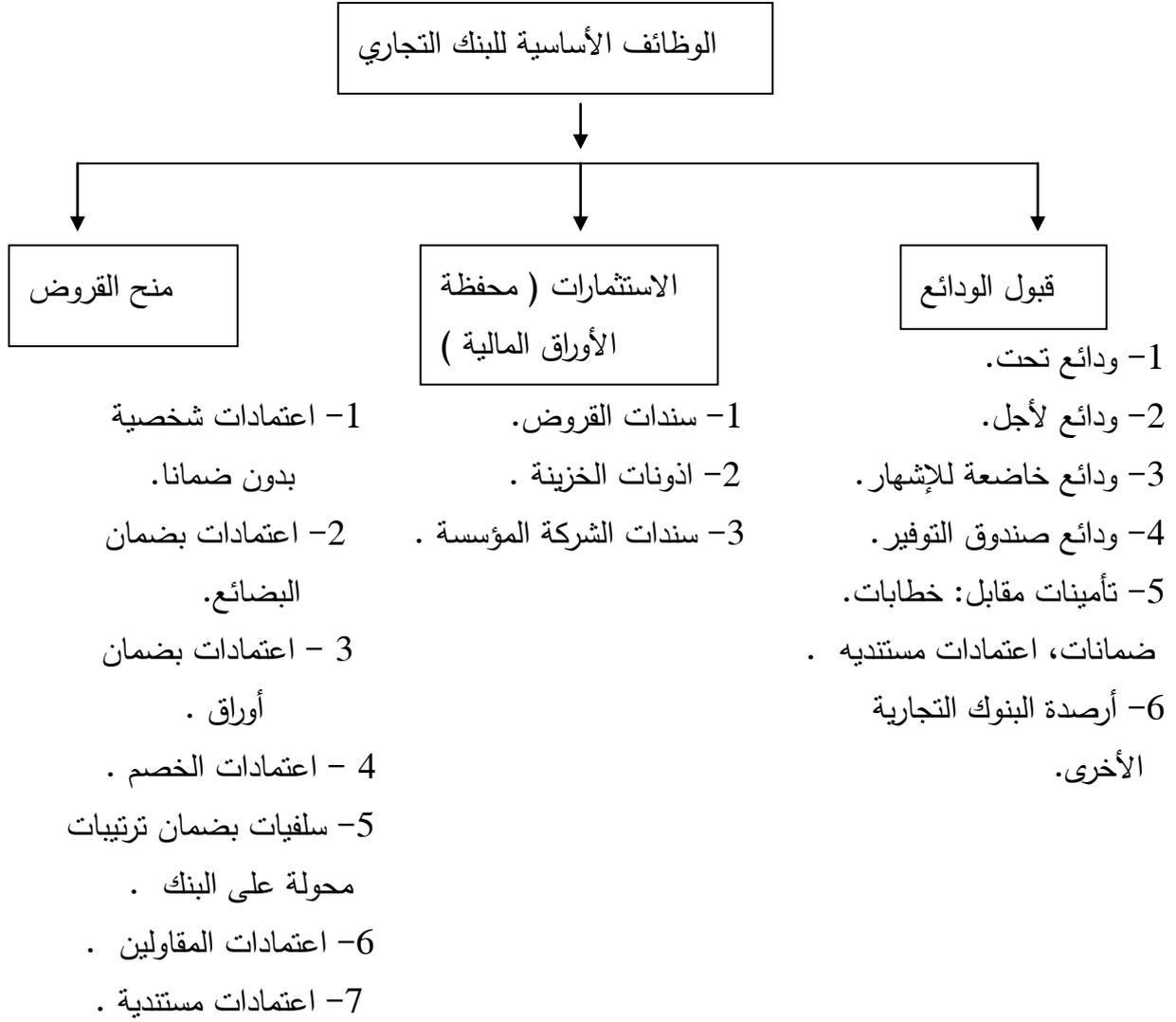
تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية . يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزاً في شرائها أملاً في حصوله على ربح معقول.

تراعي البنوك التجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي.¹

¹ - نفس المرجع ، ص - ص، 6-8 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

الشكل رقم (1) : الوظائف الأساسية للبنوك التجارية:



المصدر : محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار النشر عمان، الاردن، 2006 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني : آلية التوظيف في البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية مؤسسة ذات وساطة مالية بين المودعين والمقترضين ، فالودائع تمثل المصدر الرئيسي للأموال فيها ، وعلى أساسه تقوم بمنح الائتمان وذلك لتوظيف هذه الأموال وتحقيق فوائد وبالتالي المساهمة في التطور والتنمية الاقتصادية وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب.

المطلب الأول : مصادر الأموال في البنوك التجارية:

تعتبر موارد البنك التجاري من مصادر الأموال المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية ، و يمكن تقسيمها من حيث التزامات البنك إلى ذاتية و غير ذاتية و فيمايلي سوف نتعرض للموارد بنوعيتها :

الفرع الأول: الموارد الذاتية :

وتتمثل هذه الموارد في :

1- رأس المال المدفوع : رأس المال المدفوع هو ما طالب به البنك و دفعه المساهمين فعلا وهو

يظهر في الميزانية ، و لا يرد ثانية في حالة فشل البنك أو حله إلا بعد الوفاء بجميع ديوان البنك .¹

2- الاحتياطي القانوني و الخاص : و هو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الودائع التي تراكمت

لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله و هو نوعين :²

* **الاحتياطي القانوني:** هو احتياطي يلتزم به البنك عادة باقتطاع كمية معينة من الودائع التي يحددها البنك

المركزي و هذا الغرض ضمان أموال المودعين إلى أن يصل إماما يعادل رأس المال و ذلك لقانون إنشاء البنك.

* **الاحتياطي الخاص :** يقوم البنك دون التزام قانوني بغرض تقوية المركز المالي للبنك أمام العملاء و الغرض

العام من تكوين الاحتياط هو تحقيق ضمان ضد تقلبات قيم الأصول و ضد الأصول المعدومة و اللجوء إليها عن الرغبة في التوسع.

¹ - إسماعيل هاشم محمد ، مذكرات في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، مصر ، 1996 ، ص، 27 .

² - عبد المطلب عبد المجيد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية ، تانيس سابقا ، مصر ، بدون سنة نشر ، ص120.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

3- المخصصات والأرباح غير الموزعة :

1- **المخصصات** : هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة معينة.

ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات خسائر محفظة الأوراق المالية ومخصصات الضرائب. وعليه يمكن اعتبار هاته الأرصدة لا تعتبر كلها موارد ذاتية إذ نجد ان هناك ما يعتبر التزاما على البنك قبل الغير , وإنما ما يبقى من هاته الأرصدة بعد التخلص من التزامات الفعلية في مختلف الأغراض المخصصة من أجلها هو الذي يعد رصيда ذاتيا للبنك.

2- **الأرباح غير الموزعة** : " وتمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة والأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه.¹

" أو هي المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع هذه الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد نوزع الإدارة جزء منها، وستبقى جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة، إلا أنها تكون قابلة للتوزيع يوزعها البنك متى شاء"².

الفرع الثاني: الموارد غير الذاتية :

وتتمثل هذه الموارد غير ذاتية في :

أ- **شيكات و حولات و اعتمادات دورية** : هي عبارة عن ذم و التزامات على البنك أن يكون ملزم تسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

ب- **مستحق البنوك** : تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي ، فقد يلجأ أحد البنوك للاقتراض من بنك آخر أو من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع ، و يعتبر لجوء البنوك إلى مثل هذا الاقتراض الطارئ سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية.

¹ - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ص، 119.

² - زياد سليم رمضان ،محفوظ أحمد جودة ، المرجع سابق ، ص، 55.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

ت- **الودائع** : يمهل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ في خصوم البنك و يكون من أرصدة الودائع تحت الطلب، وأرصدة الودائع لأجل (حسابات لأجل و بأخطار سابق) ، و أرصدة الودائع الإدخارية (حسابات التوفير) ؛

كما تتضمن من التأمينات و القيم المستحقة للدفع.¹

وفيما يلي نتعرض لهذه الودائع:²

- **ودائع تحت طلب** : هي ودائع يلتزم البنك بدفع قيمتها و في أي وقت يريد المودعين ، كما تسمى عادة في البنوك و المؤسسات المصرفية إلى ارتفاع السحب منها و بالإضافة إلى المقارنة مع غيرها من الودائع خلال فترة معينة لا يتقاضى المودعون فوائد.

- **ودائع بأخطار** : هي ودائع يتعين إخطار البنك قبل السحب بفترة معينة ، حتى تتاح الفرصة للبنك لتدبير الموارد الأزرمة ، لمثل هذه الودائع.

- **ودائع التوفير** : و يقدم البنك فائدة لأصحابها التي يودعها المدخرون قصد الحصول على فائدة وتتمتع هذه الودائع بثبات الأموال بشكل بطيء لتداول و الحركة، و مما يتيح للبنك يدفع لأصحاب هذه الودائع معدل فائدة يتناسب عادة مع آجال الإيداع و من أهم صور هذه الودائع دفاتر التوفير و الاحتياط ، و لا يوجد لهذا النوع أجل محدد و عمليات فإن عملية الإيداع هنا متكررة ، و تضاعف العملية الإيداعية التالية إلى قيمة الوديعة الأصلية كما يمكن أن تكرر أيضا طلبات السحب .

المطلب الثاني : أسس التوظيف في البنوك التجارية:

يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد عامة للبنوك التجارية ، ويجوز وفقا لمقتضيات حالة الإئتمان أن

تتناول هذه القواعد تنظيم المسائل التالية³ :

¹ - خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للطباعة ، الاردن،1992،ص، 218.

² - صبحي تادريس قريظة ، النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1984،ص، 130.

³ -محمد الصالح الحناوي وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004 ، ص-ص، 317 - 319 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحفظ بها البنوك التجارية ؛

1. تعيين الوجوه التي يتمتع على البنوك التجارية استثمار الأموال فيها وتحديد الإحتياجات الواجب توافرها

لمقابلة الأصول المعروضة لتقلبات شديدة في قيمتها وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والإستثمارات .

2. الإحتفاظ لدى البنك المركزي وبدون عائد برصيد مدين بنسبة معينة مما لديه من الودائع هذه النسبة يحددها

البنك المركزي ويتعين على هذا الأخير في حالة زيادة هذه النسبة منح البنوك التجارية مهلة مقدارها ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إبلاغها بقرار الزيادة .

3. يجب أن تكون توظيفات البنك لدى العميل الواحد في صورة أسهم رأس مال وتسهيلات الإئتمانية أو أي

صورة من صور التمويل بما لا يتجاوز 25% من القاعدة الرأسمالية للبنك كما يقررها مجلس إدارة البنك

المركزي، وتستثنى من هذه النسبة التسهيلات الائتمانية وكذا أي صورة من صور التمويل الممنوحة إلى الجهات

الحكومية عدا الهيئات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ، ويحدد مجلس إدارة البنك

المركزي المدة التي يجب على البنوك خلالها تصفية التجاوزات الزائدة على الحد المشار إليه.

4. إذا خالف البنك قرارات مجلس إدارة البنك المركزي بشأن تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن

تحتفظ بها البنوك التجارية وكذلك بشأن الإحتياطي القانوني ، جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يقرر خصم

مبلغ من رصيد البنك التجاري لا يتجاوز نسبة معينة من قيمة العجز في نسبة السيولة أو في نسبة الإحتياطي ،

هذه النسبة تعادل أعلى سعر فائدة مدين مععلن عن الفترة التي حدث فيها العجز ، ويضاف هذا المبلغ إلى

الحساب الختامي الخاص بالرقابة على البنوك .

أما إذا تجاوز العجز 5% مما يجب أن يكون عليه الرصيد، أو إذا استمر العجز لمدة تجاوزت شهراً جاز

لمجلس إدارة البنك المركزي أن يتخذ أي من الإجراءات الآتية وذلك بالإضافة إلى الجزء المالي : ¹

¹ - نفس المرجع سابق، ص - ص، 317-319.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

- توجيه تنبيه؛

- تخفيض التسهيلات الائتمانية الممنوحة للبنك المخالف ؛

- منع البنك المخالف من القيام بعمليات معينة أو تحديد حجم الائتمان الممنوح؛

- إلزام البنك المخالف بإيداع أرصدة لدى البنك المركزي بدون فائدة وللمدة التي يراها.

وكما هو واضح من طبيعة هذه الأحكام أن الغرض منها هو الرقابة على البنوك التجارية وان يكون للرقابة أثرها الفعال من خلال سلطة البنك المركزي في توقيع الجزاءات على البنوك المخالفة ، كما هدفت هذه الأحكام إلى الحد من مخاطر توظيف البنك التجاري لأمواله وأيضاً الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة المغالاة في منح التسهيلات للعملاء .

بالإضافة إلى تحديد الإحتياطات النقدية للحد من مخاطر السيولة .

المطلب الثالث : أنواع الاستخدامات في البنوك التجارية:

البنك التجاري هو أصلاً مشروع يهدف إلى تحقيق الربح ولذلك هناك مصلحة ذاتية له في عدم ترك

موارده النقدية عاطلة لا تدر عائداً ، بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الإستخدامات الممكنة هذه

الإستخدامات المتاحة تواجه دائماً بوجود علاقة عكسية بين ربحيتها (العوائد التي تدرها) وسيولتها (إمكانية

تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبدون خسارة) الأمر الذي يمكن معه تصنيف هذه الإستخدامات وفق تغليب احد

العاملين (الربحية ، السيولة) على الأخرى إلى ثلاث مجموعات وهي ¹ :

1- مجموعة الأصول تامة السيولة وعديمة الربحية :

وتشمل هذه المجموعة أساساً على ما في خزينة البنك من أوراق نقد قانوني ونقود مساعدة وعمليات أجنبية

فضلاً عن رصيد البنك لدى البنك المركزي والذي يمثل الإحتياطي القانوني المقابل لودائع البنك التجاري ، وهذه

¹ - محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2003، ص، 251.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

المجموعة من الأصول لا تدر عائداً على الإطلاق سواء ما كان منها في خزانة البنك أو لدى البنك المركزي لأن هذا الأخير لا يدفع فوائد على هذه الإحتياطات .

هذه المجموعة يطلق عليها بالأرصدة النقدية الحاضرة التي يمكن وصفها بالأصول ذات السيولة الكاملة ، وتوضع لمواجهة طلبات السحب الجارية لعملاء البنك وتأخذ عدة أشكال¹:

• النقود بالخرينة : وتشتمل على أوراق النقد القانوني والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية) لمواجهة طلبات المودعين ، وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم .

• أرصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي : وهذه الأرصدة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية حيث تحتفظ بنسبة معينة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي وتحدد هذه النسبة وفقاً لمقتضيات السياسة النقدية .

• أرصدة البنك لدى البنوك والمراسلين : وهي تلك الودائع التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى بنوك تجارية أخرى محلية كانت أو أجنبية قصد الحصول على خدمات مدفوعة بما فيها تحصيل الشيكات ومعاملات الصرف الأجنبية والمساعدة في شراء الأوراق المالية .

2- مجموعة الأصول القابلة للسيولة والمدرة للعائد² :

وتتضمن هذه المجموعة عدداً متنوعاً من الأصول التي يستثمر فيها البنك الشطر الغالب من موارده المالية المتاحة للتوظيف ، و السمة المميزة لهذه الأنواع من الأصول أنها تتمتع بقدر من السيولة جزئياً وأنها مدرة للعائد من ناحية أخرى ، ومن أهم أنواع هذه المجموعة من الأصول يمكن أن نميز :

أ- الأصول شديدة السيولة (شبه نقدية) : مثل الأرصدة المستحقة للبنك على بنوك أخرى محلية أو أجنبية ، وبعض أدوات الدين التي يشتريها البنك من عملائه قبل ميعاد استحقاقها ، ومنها كذلك ببعض أنواع القروض

¹ - زياد رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1997 ، ص-ص ، 159-161 .

² - محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، مرجع سابق ، ص-ص ، 251-252 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

التي تسمى بالقروض القابلة للاستدعاء مثل القروض التي يمنحها البنك لأحد بيوت الخصم ويلتزم هذا البيت بردها إلى المصرف بمجرد طلبها (فيما لا يزيد عن يومين على الأكثر من طلبها) .

ب- الأوراق المالية الحكومية : مثل السندات الحكومية وأذونات الخزينة التي هي عبارة عن سندات تصرفها الحكومة وتستحق الدفع في فترات لا تتجاوز 90 يوماً ، مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري ، و الغرض من إصدارها هو تمويل بعض أنواع العجز الموسمي في ميزانية الدولة ، وبالرغم من أذونات الخزينة يحصل البنك التجاري من جرائها على فائدة منخفضة جداً ، إلا أنه يقبل على شرائها ذلك لأن الأذونات تتمتع بدرجة سيولة عالية و تستحق الدفع في فترات قصيرة جداً.

كما يقوم البنك المركزي بإقراض البنوك التجارية وذلك بضمان تلك الأذونات¹.

ج- الأوراق التجارية : الورقة التجارية هي محرر يتعهد بمقتضاه شخص أو بأمر شخص آخر بأداء مبلغ من النقود في زمان ومكان معين ، يلجأ الأفراد إلى البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية وتقرض البنوك التجارية سعر فائدة (سعر خصم) على القروض الممنوحة للأفراد، وعاجة ما تكون أسعار فائدة منخفضة.

د- القروض والسلفيات : وهي تشابه في أساسها الأوراق التجارية المخصومة من حيث أنها من قبيل الائتمان قصير الأجل ، وتتميز القروض عن السلفيات في أن الأولى يمنح البنك قيمتها بالكامل للعميل بمجرد الموافقة على الحصول عليها ، بينما الثانية (السلف) فلا يسمح للعميل بالسحب منها إلا في حالة حدود المبالغ المصرح بها ، كذلك يعد من قبيل القروض قصيرة الأجل ، ما يعرف باسم الاعتمادات المستندية وهي الاعتمادات التي يفتحها البنك التجاري لعملائه مقابل المستندات المتعلقة بعمليات الإستيراد والتصدير بصفة خاصة.

¹ - زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص، 162 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

ولا يحق للبنك التجاري أن يطالب عملائه بتسديد ديونهم قبل أن يحين موعد إستحقاقها ، وسوف نتعرض للفرق بين الأسهم والسندات هو أن السندات عبارة عن ديننا ذا فوائد ثابتة ويسترد بعد نهاية المدة، كما أن تاريخ استحقاقه محدد في عقد الإصدار أما السهم يمثل الملكية والعائد فيها عبارة عن أرباح ، تاريخ استحقاقه غير محدد كما أن إسترداد المبلغ المستثمر غير ممكن.

والذي ينبغي التأكيد عليه بالنسبة لهذه المجموعة من الأصول أنها تتفاوت من حيث إرتفاع درجة سيولتها ولكنها في كل الأحوال تسير في عكس ما تدره هذه الأصول من عوائد وإيرادات.

3- مجموعة الأصول شديدة الربحية¹:

وفي هذه الحالة يكون هدف البنك من الإستثمار فيها هو تحقيق الربح أولاً، ولا تحتل اعتبارات السيولة إلا المقام الثاني ، وعموما تعد من قبل هذه الأنواع من الأصول كل صور الإئتمان طويل الأجل والذي لم تتوسع البنوك التجارية في التعامل إلا بعد إستقرار ونضوج الأسواق النقدية والمالية وتزيد قيام البنوك المركزية بدور الملجأ الأخير للإقراض وكلها من الأمور التي تزيد من إطمئنان البنوك التجارية نسبياً إلى العمليات من هذا النوع وإلى إمكانية إضفاء قدر من السيولة على الأصول من هذا النوع .

¹ -زياد رمضان ،مرجع سابق ،ص ،163.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

المبحث الثالث: العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية:

إن دراسة العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية تتلخص أساسا في القيود وحتى التسهيلات التي يقدمها لهذه الأخيرة، وتعد كل من القيود المفروضة والتسهيلات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين، هذا لأنها تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية، وتوجيه البنوك التجارية في مختلف العمليات التي تقوم بها، ونستطيع ان نستخلص تلك العلاقة الموجودة بين هذه المؤسسات من خلال وظائف البنك المركزي، ويمكن إيجاز عناصر هذه العلاقة فيما يلي:¹

المطلب الأول : إصدار النقود و تسيير الاحتياطي الإجباري:

وقد قسمنا هذا المطلب إلى:²

الفرع الأول: إصدار النقود:

بينما تقع على وزارة الخزانة مسؤولية إصدار النقود المعدنية، يختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد، وهي وظيفة تعني الكثير بالنسبة للبنوك التجارية فإذا كان الأصل أن المسحوبات النقدية اليومية من خزينة البنك عادة ما تتناسب مع الإيداعات التي تدخل الخزينة في ذات اليوم وفقا لقانون الأعداد الكبيرة أو قانون المتوسطات فان هناك ظروفًا طارئة قد تحدث وقد يحدث معها خلل في هذا التوازن مما قد تضطر البنوك التجارية أو مجموعة منها إلى طلب نقود ورقية من البنك المركزي، وإذا لم يوجد في خزينة البنك كمية تكفي لمواجهة تلك الطلبات فقد يضطر إلى إصدار كميات إضافية وان كان البنك المركزي يقدم بذلك خدمة إلى البنوك التجارية فانه يحقق في نفس الوقت احد أهدافه الرئيسية وهي تحقيق الاستقرار في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب و العرض على العملة المحلية.

¹ - حورية حماني ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة ، 2005-2006 ،ص، 48.

² - منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية ، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص-ص، 81-82.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

الفرع الثاني: تسيير الاحتياطي الإجباري:

يعتبر الاحتياطي الإجباري بمثابة حماية أموال المودعين ومن ثم يترتب على دقة الالتزام بقواعده زيادة ثقة المودعين بالبنوك التجارية. إن الاحتياطي القانوني هو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع لدى البنك التجاري يضعها إجبارياً لدى البنك المركزي وفق النصوص التشريعية و أوامر تفرض عليهم الالتزام بها لاستمرار عملهم في القطاع المصرفي.

المطلب الثاني: منح الائتمان للبنوك التجارية وتسيير عمليات الاقتراض:

وسنتطرق في هذا المطلب الى :¹

الفرع الأول: منح الائتمان للبنوك التجارية:

البنك المركزي قادر على منح الائتمان إلى البنوك التجارية وهذا ما يحدث في الواقع إذ يمكن للبنوك أن تحصل على قروض من البنك المركزي، أما في حالة صورة خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات أو في صورة قروض. ففي حالة خصم الأوراق التجارية يتقدم البنك التجاري إلى شبك الخصم لدى البنك المركزي بالأوراق التجارية قصد تحصيل قيمتها قبل تحقيق ميعاد الاستحقاق وذلك مقابل دفع نسبة مئوية من قيمة الورقة التجارية تتمثل في معدل أو سعر الخصم وهو معدل يتوقف على وجود الورقة التجارية، كما يتوقف على تاريخ استحقاقها إما في حالة الإقراض المباشر بحيث يتم دفع رهونات قد تتمثل في سندات حكومية أو عقارات، ويتوقف سعر الفائدة على نوعية الشيء المرهون و المركز المالي للبنك المقترض وكذلك طبيعة السياسة النقدية والتي يقوم بها البنك المركزي بالإشراف عليها وعندها تفضل البنوك التجارية الحصول على قروض مباشرة لعدة أسباب أهمها:

- طول إجراءات عملية الخصم ؛

- الخوف من غضب العميل إذا ما أدرك أن العلاقة بينه وبين البنك المركزي.

¹ - نفس المرجع السابق، ص-ص، 85-87.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

الفرع الثاني: تسيير عمليات الاقتراض:

في أي حالة من الأحوال قد يعاني احد البنوك بعجز في الاحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي وقد يتوفر لدى بنك تجاري آخر زيادة في المتطلبات المنصوص عليها قانونا على البنكين في حالة غير شرعية، في هذه الحالة البنك المركزي يتدخل لتوجيه البنك الأول للاقتراض من البنك الثاني وإذا تم إبرام عقد الاتفاق بين البنكين حينئذ يقوم البنك المركزي بخصم رصيد البنك الثاني لفائدة البنك الأول، فمثلا في الو.م.ا يطلق على الأموال المقترضة بالأموال الفدرالية ويقصد بذلك الفائض من الاحتياطي الإجباري في حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي والذي يمكن البنك التجاري اقتراضه لغيره من البنوك على وجه السرعة.

ويخضع سعر الفائدة لقانون العرض و الطلب ومع هذا يظل هذا النوع من القروض أكثر جاذبية من بدائل أخرى متاحة فالبنك يدرك القيود التي يفرضها البنك المركزي على الاقتراض من شبك الخضم كما انه يتردد في بيع الأوراق المالية نظرا لاحتمال زوال العجز خلال ساعات أو خلال أيام قليلة ومن خلال ذلك تصبح هذه الأموال مستمرة وبالتالي تعود بالفائدة على البنوك المشرفة وكل من البنك المقرض و المقترض قد استفادا من الدور الذي قام به البنك المركزي كما استفاد هو أيضا من العملية.¹

المطلب الثالث: المقاصة والإشراف على البنوك التجارية:

وقد قسمنا هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: المقاصة:

البنك المركزي هو المختص في تحصيل الشيكات في حالة وقوعها فعندما يتسلم شخص ما شيكا (الساحب) مسحوب لصالحه على طرف ثاني (المسحوب عليه) فانه يقدمه إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل قيمته، فإذا عملية وديعة جارية لدى ذات البنك وكان الأمر الدفع المحرر على الشيك موجه إلى نفس البنك فان عملية التحصيل تصبح سهلة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص-ص، 85-87.

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

إذ يتم خصم قيمة الشيك من رصيد الوديعة الجارية للمسحوب عليه وإضافتها إلى رصيد الوديعة الجارية للحساب دون تدخل من قبل البنك المركزي، أما إذا لم يكن للمسحوب عليه وديعة جارية لدى ذات البنك أو كان أمر الدفع المحرر على الشيك الموجه إلى بنك آخر فإن تدخل البنك المركزي يصبح ضروري لتسيير إجراءات التحصيل، إذ يرسل الشيك من بنك الساحب إلى البنك المركزي ليقوم بإضافته إلى رصيد حسابه خصما من رصيد حساب بنك المسحوب عليه وبمجرد إتمام العملية يقوم البنك المركزي بإخبار البنكين المعنيين بالتطور الذي حدث في أرصدهما لديه.

الفرع الثاني: التوجيه و الإشراف على البنوك التجارية:

تمارس البنوك التجارية في كافة الدول دورا توجيهيا و إشرافيا على البنوك التجارية ويتوقف حجم هذا الدور على أمرين هما : مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي ، وما إذا كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن أداء هذا الدور أو أن منظمات أخرى تشارك فيه كما هو الحال في ال.م.ا وعادة ما ينصرف التوجيه و الإشراف على مجالات أساسية من بينها الحجم الملائم لرأس المال ومعدلات الفوائد على الودائع وسياسات الاستثمار وما إلى ذلك.¹

ومما سبق نخلص إلى أن العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الطرفين، فالأول يعتمد على هذه العلاقة لتطبيق أهداف السياسة النقدية وتحقيق التوازن وما ينجر عنه من زيادة في التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي ككل، أما البنوك التجارية ففي ظل هذه العلاقة تحافظ على تواجدتها وحسن تسيير مواردها وزيادة مداخيلها وتوسيع نشاطها.²

¹ - نفس المرجع السابق، ص-ص، 85-87.

² - حورية حماني، المرجع سابق ، ص ، 50 .

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

خلاصة الفصل:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنوك التجارية خالقة لنقود الودائع وهي على صلة مباشرة مع

الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين باختلاف أنواعهم.

وإن تعددت أشكال البنوك و وظائفها و حجمها جعلها تحتل مكانة لا يستهان بها في النشاط الاقتصادي

لمختلف الدول خاصة من حيث تجميع المدخرات و تطوير الخدمات التي تقدمها في ظل بروز أنظمة اقتصادية

جديدة لم تعرفها البنوك من قبل.

و لاشك أن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب

العجز من خلال القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في منح القروض وقبول الودائع، وخلال تغير نظرة البنوك

إلى العمل المصرفي قامت باقتحام مجالات جديدة لتقديم خدماتها رأّت فيها نموها، مراعية بذلك أسس نجاحها

التمثلة في تحقيق مبادئ الربحية والسيولة والضمان.

وإن الإستخدام الحسن لموارد البنك التجاري مكنه من البحث عن مصادر الأموال بدلا من استغلال

السيولة الموجودة فقط .

تمهيد:

تقوم المصارف بدور هام في النشاط الإقتصادي، حيث تقوم بتجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض المالي، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الإقتصادي. الأمر الذي يترتب عليها تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم، إذ يعتبر المصرف سائلاً إذا كانت لديه حالياً القدرة على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب الذي يحتاج فيه إلى السيولة . هذا يعني أن المصرف إما أن يكون لديه الأموال السائلة الآن، أو أن يكون قادراً في الحصول عليها عند الحاجة وبالسعة المطلوبة ، وذلك من خلال الإقتراض من الغير أو بيع بعض موجوداته .

هناك الكثير من المصارف التي تفترض أن بإمكانها إقتراض الأموال السائلة التي تحتاجها وذلك بدون سقوف. وفي الوقت الذي تحتاج فيه إليها ، فإنها لاتجد حاجة لتخزين السيولة على شكل إحتياطات ثانوية (أي أوراق مالية أو موجودات قابلة للبيع بسرعة وبأسعار مستقرة).

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

ففي المبحث الاول سنتناول فيه مفهوم ومكونات ونسب السيولة وقسمناه إلى ثلاث مطالب؛ وأما المبحث الثاني سنركز فيه على معايير قياس السيولة و اهدافها وقسمناه إلى مطلبين، وأخيرا المبحث الثالث نخصه لمعرفة طرق تجديد السيولة في البنوك التجارية وقسمناه إلى مطلبين.

المبحث الأول: أساسيات السيولة وإدارتها :

لا شك أن السيولة تعد من أهم المشاكل التي تواجه القائمين بإدارة الأصول و الخصوم في البنوك التجارية، و يقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء و أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستنتج منه بالضرورة قيام بنك تجاري باستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات السيولة:

وقد قسمنا هذا المطلب الى الفرع الاول مفهوم السيولة والفرع الثاني مكونات السيولة .

الفرع الأول : مفهوم السيولة :

هناك عدة تعاريف تخص السيولة من أهمها :

- **السيولة :** هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه ،أو من خلال تحويل أي من أصوله الى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها¹ .
- **السيولة:** هي المال النقدي الجاهزة لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن المودعين²
- **السيولة:** هي مدى توافر أصول سريعة التحول الى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير ،فهي إذا ذات متغيرين أساسيين :أصول سائلة ،وتواريخ استحقاق الديون³ .
- **السيولة:** يمكن تعريفها بأنها القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات.⁴

¹ - ضياء مجيد الموسوي ، المرجع سابق ، ص،295.

² - شاكر القزوني ، مرجع سابق، ص،29 .

³ - سيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس القاهرة ، مصر ، 1981 ، ص، 100 .

⁴ - نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت، سبتمبر 2012،السلسلة الخامسة ،العدد2.

• أما ما تعنيه السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهو عرض النقد (M2) المكون من النقد وودائع تحت الطلب (M1) ، بالإضافة إلى الودائع المربوطة.

* من خلال هذه التعاريف : نستنتج أن السيولة : تستخدم في تلبية طلبات المودعين عند سحب وودائعهم ، وعند منح الإئتمان الى الأفراد أو الحكومة .

وفي الواقع أن نجاح أي بنك مرتبط أساسا بمدى ثقة الأفراد فيه ، وهذا من خلال توفر السيولة وفي قدرته على تلبية طلبات السحب اليومية، وهو أمر يتوقف على تحويله الأصول التي يملكها الى سائلة و بدون خسارة في قيمتها .

الفرع الثاني : مكونات السيولة .

يمكن تصنيف مكونات السيولة على مكونين أساسيين وهما:¹

- السيولة الحاضرة .

- السيولة الشبه نقدية .

1- السيولة الحاضرة :

وهي عبارة عن نقود حاضرة تحت تصرفه وتشمل ما يلي :

• **النقود بالعملة المحلية والعملات الأجنبية :** وهي عبارة عن الأموال الموجودة في خزائن البنك ، في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة أو محلية وأجنبية .

• **الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي :** حيث يلتزم البنك وذلك وفقا لقوانين المنظمة للإحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة ، في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين ، حيث يمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي، التأثير في حجم الائتمان ، بالإضافة إلى أن البنك يحتفظ ببعض وودائعه في شكل وودائع قصيرة الأجل ، لدى البنوك الأخرى ، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها ، حيث يمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي .

¹ - عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها ، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 2000 ، ص، 94 .

● **شيكات تحت التحصيل** : وهي عبارة عن شيكات مقدمة من عملائه لتحويلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء للبنك ، حيث تحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، وبذلك لا يؤخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر ، حيث تعتبر الشيكات التي يمكن تحويلها عن طريق غرف المقاصة ، حيث كلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى .

2- السيولة الشبه نقدية¹:

حيث تتكون هذه السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها ، أي بيعها أو رهنها مثل : أدون الخزنة ، و الكمبيالات المخصصة وكذا الأوراق المالية (الأسهم والسندات) ، ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق . وكذا إمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن ، حيث أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة ، كلما كانت أسهل في التصرف فيها .

المطلب الثاني : مخاطر السيولة وإدارتها :

وستنطلق في هذا المطلب الى مخاطر السيولة وإدارتها .

الفرع الاول : مخاطر السيولة :

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوافر لديها الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحدد لها وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علما بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة التي تبقى في مأمن من الإفلاس.²

وجاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل وهي دالة للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لهل البنك عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات وقد تنتج من عدم القدرة

¹ - عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، المرجع السابق ، ص ، 94.

² - نصر رمضان حلاسه ، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة ، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص ، 57.

على بيع أصل ما بقيمته العادلة لا بد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على القروض ، ويقوم النظام المصرفي المعاصر على قاعدة الاحتياطات الجزئية حيث يستقطع جزء من الودائع المناسبة للمصرف ويحتفظ بها لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني نقدي هذا بالإضافة إلى ما يحتفظ به المصرف لنفسه من احتياطي نقدي اختياري لإدارة مخاطر السيولة عملية معقدة، إذ أن أمام المصرف مصدران للسيولة هما : الموجودات والمطلوبات ، وإذا كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة ، فإن تلك المخاطرة تتخفض غير أن مسك استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض المردود ، لأن المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات طويلة الأجل ، أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير ، هذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة ،

وبالتالي فهي توظف نسباً أعلى من موجوداتها في القروض ذات الربحية الأعلى ، إذن المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها بسبب قيود السيولة على عملياتها ولا بد أن يكون المصرف ساهراً على سيولته ، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين إن السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض¹.

الفرع الثاني : إدارة السيولة:

يعني دور الوساطة المالية للبنك أن يدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في ظل ما يعرف أهداف المحفظة المصرفية للبنك والتي تتمثل في : تحقيق أقصى ربحاً ممكناً، وعدم الوقوع في أزمة السيولة، وعدم التضحية بكبار المودعين، وبالتالي عدم الوقوع في الإفلاس . إن إدارة السيولة في ظل هذه الأهداف المتناقضة يتطلب مهارة وكفاءة عالية لأن كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك تعتبر مشكلة أساسية وذلك لأن زيادة السيولة في البنك يفوت عليه فرصة تحقيق أرباح توظيف واستثمار تلك الأموال السائلة، وتعنى من جهة أخرى أن البنك لا يقوم بواجبه بشكل كامل في تحريك وتدعيم متطلبات الاقتصاد الوطني . وبالمقابل فإن النقص في السيولة

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 58 .

قد يكون مميتا ليس فقط للبنك بل أيضا للبنوك الأخرى والجهاز المصرفي ككل والتركيب المالي والاقتصادي للدولة ككل. (الأزمة المالية العالمية 2008) . وفي هذا الحال ليس أمام البنك سوى البحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة أصوله وخصومه.¹

الفرع الثالث: أهداف إدارة السيولة:

إن إدارة البنك تستهدف عند إدارتها للسيولة تحقيق مايلي:²

1. توفير نسبة الإحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ،وذلك استجابة لقانون تنظيم البنوك والائتمان وإلّا تعرض للعقوبات من جانب البنك المركزي ، والتي تصل إلى حد منع البنك من التوسع في التوظيف بمنح قروض جديدة حتى تستوفي النسبة المطلوبة.
2. إشباع حاجات الإقراض وتذبذبات الودائع وذلك سواء كانت حاجات الإقراض موسمية أو غير متوقعة، أو كانت الودائع غير مستقرة ومتقلبة.
3. اقتناص الفرص المربحة غير المتوقعة والتي تسح بشكل فجائي ودون توقعات مسبقة، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة توافر السيولة الكافية لاستغلالها سواء كان ذلك من خلال حاجة عميل البنك إلى قروض، أو من خلال فرص استثمارية مواتية تحتاج إلى تمويل فوري.
4. مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعو إلى وجود تدفقات نقدية خارجة، مثلما هو الحال عند وقوع اضطراب أو تصفية نشاط هام في المنطقة التي يعمل فيها البنك.
5. تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الافتقار إلى الأموال.

¹ - اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، المنعقد بجامعة ورقلة بتاريخ 13 أبريل 2011 ، مداخلة بعنوان ، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، محمد الجموعي قريشي، جامعة ورقلة، الجزائر.

² - سيد الهواري ، نادية أبو فخرة ، الأسواق والمؤسسات المالية ، جامعة عين شمس، 2001- 2002 ، ص، 84.

المطلب الثالث: نسب السيولة:

تشمل هذه النسب خمس نسب رئيسية هي¹:

أولاً: نسبة الرصيد النقدي.

ثانياً : نسبة السيولة العامة.

ثالثاً : نسبة الاحتياطي القانوني.

رابعاً : نسبة السيولة القانونية.

خامساً : نسبة الـ15% من أرصدة الودائع بالعملات الحرة.

الفرع الأول : نسبة الرصيد النقدي: يرى البعض أن تحسب هذه النسبة بقيمة النقدية بخزينة البنك / الودائع.

بينما يرى آخرون أن تحسب من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي} + \text{النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع بالعملة المحلية} + (\text{الالتزامات الأخرى})}$$

ونرى أن النسبة الأخيرة جديرة بالاستخدام لعدة أسباب نذكر منها²:

1- أنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تؤخذ في الحسبان، فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة، واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد للبنك، ومراعاة ألا تتجاوز هذه النسبة النسبة المعارف عليها.

¹ - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص - ص 93 - 94 .

² - سامر جلدة، المرجع السابق ، ص - ص ، 93 - 94 .

2- أن المعادلة الأخيرة- أخذت في الحسبان- و هو ما أغفلته المعادلة السابقة للالتزامات الأخرى ،وهي عبارة عن التزامات تقترب من صفة الودائع ،و يتعين على البنك الوفاء بها حالاً أو في المستقبل القريب؛ مثال ذلك: الشبكات و الحوالات و خطابات اعتمادات دورية مستحقة الدفع ،الأرصدة المستحقة للبنوك.

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:¹

1- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد و المنظمات؛

2- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء؛

3- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلاً؛

4- زيادة رأس المال البنك في شكل نقدي ، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛

5- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة.

ويجدر الإشارة بالنسبة لهذه النقطة أنه لا تأثير لها على حجم الرصيد النقدي للبنوك مجتمعة ، انما يبدو التأثير على توزيع هذا الرصيد بين البنوك.

أصبح على كل بنك تجاري أن يحتفظ لدى البنك المركزي و بدون فائدة برصيد بنسبة ما لديه من ودائع، و يحددها مجلس ادارة البنك المركزي، وهذه النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، لا تتخفف في متوسطها اليومي خلال الشهر عن حد أدنى 20% في الأوقات العادية ، وقد تتخفف في فترة تسويق محصول القطن.

الفرع الثاني : نسبة السيولة العامة :²

تعني السيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفقاً لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة ، والتوائم بين تحصيل هذه القروض و منح قروض و سلفيات جديدة .لذلك يتعين على البنك دراسة و تحليل موقف العملاء، و استبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة ، و يتم

¹ - نفس المرجع السابق ، ص- ص 93 - 94.

² - عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ،الدار الجامعية، مصر، 2003-2004 ، ص، 98.

الفصل الثاني : مفهوم السيولة وإدارتها وتقييم معاييرها

ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ، و مراقبة عمليات السحب و الايداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض ، و امكانيات السداد ، ويمتد ذلك إلى أسلوب استخدام القرض ، وهل استخدم في المجال الذي منح من أجله ، و متابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الائتمان، و تعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

الفرع الثالث : نسبة الاحتياطي القانوني:

وفقا لقوانين البنك المركزي تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي و بدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي، وإذا جاوز العجز 5% مما يجب أن يكون عليه الرصيد ، و إذا استمر العجز لمدة تجاوز شهرا جاز لمجلس ادارة البنك المركزي أن يفرض على البنك التجاري عدم إعطاء أي قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص بالإضافة إلى جزء مالي.¹

ونحسب نسبة الاحتياطي القانوني و فقا للمعادلة الآتية:²

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

ويشمل مقام النسبة البنود الآتية التي تضاف إلى إجمالي الودائع تقترب من صفة الودائع. و تصل نسبة الاحتياطي القانوني حاليا 20%، بينما تبلغ نسبة السيولة 30%.

¹ - سامر جلدة، المرجع السابق ، ص-ص، 93 - 94 .

² - نفس المرجع السابق ، ص، 95 .

الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{(اجمالي الودائع + شيكات و حوالات و خو خطابات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك + مبالغ مقترضة من البنك المركزي)}}$$

الفرع الرابع : نسبة السيولة القانونية:

يراقب البنك هذه النسبة أربع مرات في الشهر، و التي تصل في المتوسط 30%، و تحسب وفقا للمعادلة التالية :¹

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{نقدية و ذهب لدى البنك + الأرصدة لبنك تجارية أوراق مالية و استثمارات + الخزانات}}{\text{(اجمالي الودائع المبالغ المقترضة مستحقات شيكات و خطابات حوالات بالعملة المحلية + من البنك المركزي + البنوك + دورية مستحقة الدفع + اعتمادات}}}$$

من مكونات بسط النسبة السابقة ما يلي:

أ- **النقدية بخزينة البنك:** و هي الموجودة بخزينة البنك الرئيسي و فروعه لمواجهة طلبات السحب ، و بحسب رصيد النقدية في أي وقت ، و ذلك بإضافة أو طرح الفرق بين الايداعات ، و السحوبات النقدية في أي لحظة ،

إلى رصيد النقدية السابق ، فمثلا لو أردنا معرفة رصيد النقدية في نهاية اليوم فإننا نتبع ما يلي:²

1- تحديد رصيد النقدية في نهاية اليوم السابق.

¹ - نفس المرجع السابق ، ص، 95 .

² - نفس المرجع السابق ، ص، 96 .

2- معرفة الفرق بين الايداعات النقدية ، و السحوبات النقدية ، في نهاية هذا اليوم، فقد يكون هذا الفرق موجبا أو سالبا.

3- بإضافة بند (2) إلى بند (1)نصل إلى رصيد النقدية في نهاية اليوم .

و يفيد هذا الرصيد في مقابلة السحوبات دون تعطيل أو لبعض الأصول الأخرى الأقل سيولة.

ب- **الذهب** : عبارة عن الذهب الحر (سبائك) و العملات التذكارية الذهبية ، حيث يسهل تحويلها إلى نقدية ، ولا يجب المبالغة في هذا البند ، لأنه يمثل نقدية عاطلة بدون توظيف ، و يظهر بميزانية البنك بسعر الشراء أو السوق أيهما أقل .

ج- **الأوراق التجارية** : يتضمن هذا البند و الذي يدخل في حساب النسبة الأوراق التجارية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ، و مستوفية الشروط . و يعتبر هذا البند من أهم بنود السيولة ، و يحقق ربحا مناسباً و يساعد في تمويل النشاط الاقتصادي بتسييل جزء من رأس المال العامل للمنظمات العامة و الخاصة .

د- **الأوراق المالية الحكومية** :و المضمونة منها و أدون الخزانة : فهي أكثر سيولة من غيرها (غير الحكومية) و تكون جزءا هاما من محفظة الأوراق المالية - و يمكن خصم أدون الخزانة حتى 10 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.

هـ- **شيكات و أوراق مالية تحت التحصيل**: و هي تمثل مستحقات للبنك لدى البنوك الأخرى يتم تحصيلها بعد ، و لذلك فهي تظهر بميزانية البنك.

من مكونات مقام النسبة السابقة ما يلي ¹:

أ- **الشيكات و الحوالات و السندات المستحقة الدفع** : تمثل هذه أوامر و تعليمات يتلقاها البنك من عملائه للدفع لآخرين ، أي أنها تمثل التزامات على البنك لصالح المستفيدين.

¹ - نفس المرجع السابق ، ص، 97 .

الفصل الثاني : مفهوم السيولة وإدارتها وتقييم معاييرها

ب- **مستحق للبنوك:** سواء في شكل حسابات جارية أو غيرها ، و لصالح بنوك تجارية أخرى ، حيث يتم تسوية الشيكات، و الحوالات عن طريق غرفة المقاصة بالبنك المركزي ، و يضاف إلى ما سبق ، الودائع التي يتلقاها البنك لحساب البنك المركزي ، و كذلك الأرصدة الخاصة بالبنوك المتخصصة.¹

ج- **الجزء غير الفعلي من خطابات الضمان:** حيث يعتبر ذلك التزاما على البنك قبل الجهات التي صدر لصالحها خطاب الضمان ، و يظل قائما إلى أن يسترد أو ينفذ العميل الالتزام ، و تعطى نموذجا يمكن به حساب نسبة السيولة سواء بالنسبة للمركز الرئيسي للبنك أو للفرع لأغراض المتابعة (الجدول -1-)

¹ - نفس المرجع السابق ، ص، 97 .

الفصل الثاني : مفهوم السيولة وإدارتها وتقييم معاييرها

بيان نسبة السيولة في نهاية الأسبوع

عن شهر	سنة	الموافق / / 20	أرصدة	م البسط	أرصدة	
				(1) النقدية (2) المبالغ المودعة لدى البنك المركزي /وزارة المالية (3) شيكات و حوالات تحت التحصيل (4) مستحق على البنك (5) أرصدة لدى البنك المركزي	(1) شيكات و حوالات (2) ودائع متبادلة للبنوك (مستحق للبنوك) (3) ودائع بالعملة المحلية /الأجنبية (4) القيمة غير المغطاة من خطابات ضمان مصدرة	
				المجموع	المجموع	

نسبة السيولة عن الأسبوع الحالي = — %
نسبة السيولة عن الأسبوع السابق =

اسم البنك — فرع —

اعداد

توقيع

المصدر: سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن ، ص،98.

الفرع الخامس : نسبة ال15% من أرصدة الودائع بالعملات الحرة :

أصدر البنك المركزي قرارا، حيث أوجب على جميع البنوك المجلة لديه الاحتفاظ بنسبة 10% من مجموع أرصدة ودائع العملاء بالعملات الحرة بسعر الايداع ، و على أن يبين البنك ذلك في بيان يقدمه للبنك المركزي مرة كل

ثلاثة أشهر و يتضمن هذا البيان:¹

- 1- أرصدة العملاء بالعملات الحرة .
- 2- مقومة بالدولار الأمريكي .
- 3- معادلتها بالعملة المحلية.
- 4- سعر الصرف تم به حساب بالعملة المحلية حسب النموذج التالي :

¹ - علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك ، دار البداية للنشر والتوزيع،الاردن،2012، ص، 125.

(الجدول-2-)

البنك (س).....

بيان عن الودائع بالعملات الحرة عن شهر:

سعر الصرف	المعادلة بالعملة المحلية	القيمة بالدولار الأمريكي	
			1- اجمالي أرصدة ودايع العملاء بالعملة الحرة . 2- نسبة ال10% من الودائع بالعملات الحرة (10%×بند (11) 3- الودائع السابق ايداعها لدى البنك المركزي وفقا للمركز في ... 4- الودائع التي يتعين ايداعها لدى البنك المركزي (بند2-بند3)

نشهد بصحة هذا البيان

اسم موقع البيان	الوظيفة	التوقيع
1-
2-

المصدر :علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك ، دار البداية للنشر والتوزيع،الاردن،2012،ص،125.

المبحث الثاني: معايير قياس السيولة وتقييم اهدافها:

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين وهما المطلب الاول معايير قياس السيولة والمطلب الثاني تقييم

اهداف السيولة.

المطلب الأول:معايير قياس السيولة:

إنه من الصعب إيجاد مقياس جيد يوضح وضعية السيولة داخل البنك التجاري وهذا راجع الى أن تقييم سيولة البنك تعتمد على اتخاذ تنبؤات عن الاحتياجات المستقبلية للنقود ،ووضعية معدلات الأصول، وهذا راجع الى أن التنبؤ محفوف بعدم التأكد ، إلا أنه وضع مقياسان للسيولة و هما معدل القروض على الودائع ،أي ما يطلق عليه بالمقياس الرصيدي ،و معدل الأصول السائلة الى الودائع .

الفرع الأول: معدل القروض الى الودائع :

يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة إجمالي القروض الممنوحة على إجمالي الودائع¹:

$$\text{معدل القروض} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

واستعماله كمقياس للسيولة ، ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة و الأقل سيولة ،حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي الى إنخفاض في السيولة و إذا كان معدل القروض على الودائع عاليا ،فان البنوك تعمل على الاقلال من عملية الاقراض و الاستثمار ،و بالتالي ترتفع معدلات الفائدة .

¹ - صالح الأمين الأرياح ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الكتب الوطنية بنغازي ،ليبيا ، 1991، ص،111 .

الفصل الثاني : مفهوم السيولة وإدارتها وتقييم معاييرها

الفرع الثاني: معدل الأصول السائلة الى الودائع :

يعتمد هذا المعدل على ربط الأصول السائلة بصورة مباشرة بالودائع ، ومن هذه المؤشرات مايلي :المؤشر

الأول : نسبة الاحتياطي النقدي .

وهي عبارة عن نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية عند البنك المركزي ، وهذا دون حصولها

على فائدة ، وهي تحدد وفقا لحجم الودائع ، وتحدد هذه النسبة وفقا للمعادلة :¹

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}}$$

و تتكون الالتزامات الأخرى من شيكات و حولات مستحقة الدفع ، و أرصدة مستحقة للبنوك .

المؤشر الثاني : نسبة الرصيد النقدي:

يقيس لنا نسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري مع عدم تضييع فرص الربح ، وهذا لمواجهة

التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة ، وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة التالية :²

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك + الفائض أو العجز في الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + شيكات و حولات مستحقة + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى}}$$

¹ - ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص، 295 .

² - صبحي تادرس قريظة ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة ، بيروت ،لبنان ، 1983 ، ص،115.

✓ عوامل زيادة الرصيد النقدي :

هناك عدة عوامل وهي:¹

- زيادة الايداع من جانب الأفراد و الهيئات ؛
- زيادة الاقتراض من البنك المركزي ؛
- تحقيق رصيد دائن للبنك التجاري قبل البنوك الأخرى كنتيجة لعمليات المقاصة؛
- تسديد قروض كان البنك قد أقرضها للمتعاملين .

✓ عوامل تخفيض الرصيد النقدي :

هناك مجموعة من العوامل هي :

- زيادة سحب الأفراد من ودائعهم ؛
- تسديد قروض كان البنك قد اقترضها من البنك المركزي ؛
- تحقيق رصيد مدين في ذمة البنك لصالح البنوك الأخرى كنتيجة لعمليات المقاصة ؛
- زيادة المسحوبات النقدية الناتجة عن التوسع في منح الائتمان.

المؤشر الثالث :نسبة السيولة :

و تشمل على الأصول التي تدر ربحا ، و التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقود بدون خسارة ،أو بخسارة

طفيفة جدا ، وهي تقيس لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات الجارية، وتحسب هذه النسبة كالاتي :²

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي} + \text{النقدية بخزينة البنك} + \text{مجموع الأصول غير نقدية شديدة السيولة}}{\text{الودائع بالعملة المحلية} + \text{التزامات أخرى}}$$

¹ - نفس المرجع السابق ، ص،115.

² - ربيع محمود الروبي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الحقوق ، مصر ، 1985، ص،307.

الفصل الثاني : مفهوم السيولة وإدارتها وتقييم معاييرها

و تمثل مجموعة الأصول شديدة السيولة خط الدفاع الثاني، وتتكون من عناصر متعددة يمكن تحويلها الى نقد بسرعة، أو الحصول مقابلها على نقد من البنك المركزي ، و يشمل (الذهب + شيكات و حوالات وأوراق مالية و عملات أجنبية تحت التحصيل+ أدونات الخزانة + أوراق تجارية مخصومة (3 أشهر)+ أوراق حكومية + المستحق على البنوك)- (القروض بضمان الأصول السابقة).

أما الالتزامات الأخرى: (المتعلقة بالمقام مكونة من : شيكات و حوالات مستحقة + أرصدة مستحقة للبنوك + القيمة الغير مغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة + كمبيالات المراسلين المقبولة)¹

وعند تقدير المركز العام لسيولة البنك ، يجب ألا ننظر فقط الى نسبة الرصيد النقدي ، بل يجب أن ننظر الى نسبة السيولة التي تعد أكثر شمولاً و أوسع دلالة، فقد ينخفض الرصيد النقدي للبنك خلال وقت معين دون انخفاض سيولة البنك إذا زادت في نفس الوقت نسبة الأصول السائلة الأخرى .

فمثلاً إذا قام بعض العملاء بتحويل جزء من أموالهم من الحسابات الجارية الى ودائع لأجل ، أو قامت السلطات المسؤولة بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي مما يترتب عليه استرداد البنك لجزء من الأرصدة التي يحتفظ بها البنك المركزي ، واستخدامه في الاستثمار ، أو خلق ودائع جديدة و العكس صحيح .

المطلب الثاني : تقييم أهداف السيولة:

تتمثل أهداف السيولة فيما يلي:²

1- إن السيولة في البنوك التجارية تهدف الى مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين و الدائنين.

2- تعتبر مؤشر إيجابي في الكثير من الأحيان إذا تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الإدارة و المودعين و حتى البنوك المحلية .

¹ - صبحي تادرس قريظة ، مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص، 1 .

² - ربيع محمود الروبي ، مرجع سابق، ص، 308 .

وهناك أهداف أخرى للسيولة في البنوك التجارية وهي :

1- تحمي الأصول من البيع الاضطراري عند الحاجة لان ذلك يعرض ي البنك لمخاطر كبيرة على المدى الطويل؛

2- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالالتزاماته؛

3- تجنب البنك من اللجوء للبنوك الأخرى و البنك المركزي للاقراض بشروط قد تكون أحيانا صعبة.

المبحث الثالث: طرق تجديد السيولة في البنوك التجارية:

يمكن تعريف السيولة على أنها القدرة على مواجهة إلتزاماتها ، والتي تتمثل بصفة أساسية ي عنصرين هما

:تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وأيضا تلبية طلبات الإئتمان .

وتختلف السيولة بنك من بنك واحد عن السيولة على مستو الجهاز البنكي والتي تعني قدرة هذا الجهاز على تلبية

طلبات الإئتمان في اي وقت ،لأن التحويلات بين البنوك لا تؤثر على السيولة العامة للجهاز البنكي ولكن تؤثر

على سيولة البنك الذي سحب منه الودائع.

المطلب الأول: السيولة لمقابلة سحب الودائع.

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع و حجم و سلوك الودائع لدى البنك، فهي تتمثل

التزامات قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى¹: تحت الطلب، توفير،

لأجل...إلخ، أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد ، ودائع حكومية...إلخ. ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب

كل من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة .

تصنيف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:¹

1- ودائع مؤكدة السحب؛

¹ - عبد الغفار حنفي ، رسمية قريبا قص ، ادارة المصارف ، جامعة الإسكندرية، مصر ، 2000، ص- ص، 203-207 .

¹ -نفس المرجع السابق ، ص- ص ، 203-207.

2- ودائع محتملة السحب؛

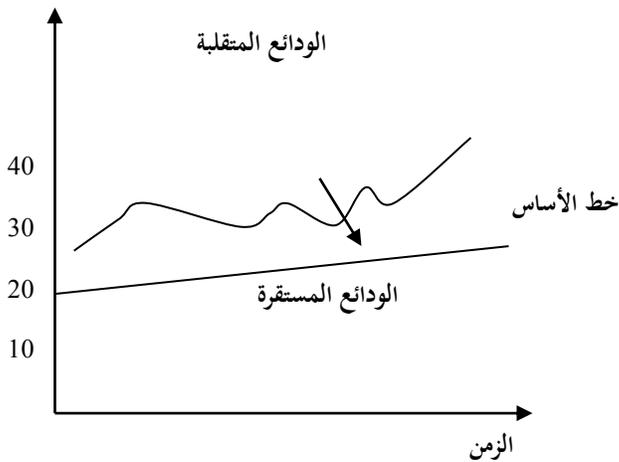
3- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة ،كلما تطلب ذلك سيولة أكبر، ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب ، المرئيات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال أسبوع، وكذلك الحال بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع، فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

بصفة عامة تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة لذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمدة سحب هذه الودائع. ويمكن التعرف على الودائع المتقلبة باستخدام الرسوم البيانية للودائع على مدار عدة سنوات أو شهور، حيث يمكن التوصل إلى ما يسمى بخط الاتجاه أو الأساسي و هو الخط الذي يمر بالقرب من النقاط الدنيا للودائع ،وبذلك تتحدد الودائع المستقرة ، وهي التي تقع أسفل هذا الخط ،أما الودائع غير المستقرة فهي التي تقع أعلى خط الأساس كما تبرزه الرسوم البيانية الأربعة التالية كما في الشكل :

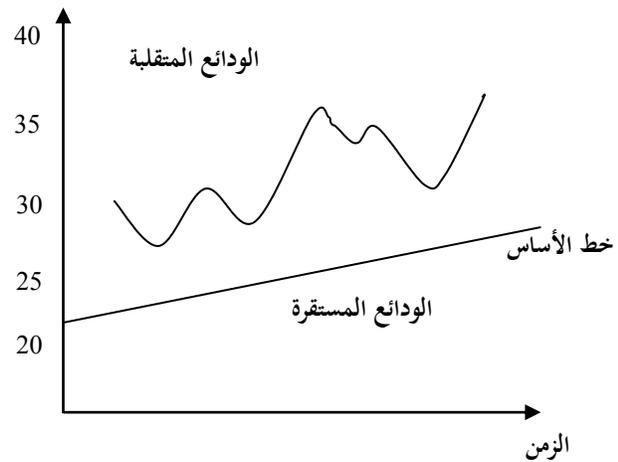
الشكل-3-

ودائع التوفير

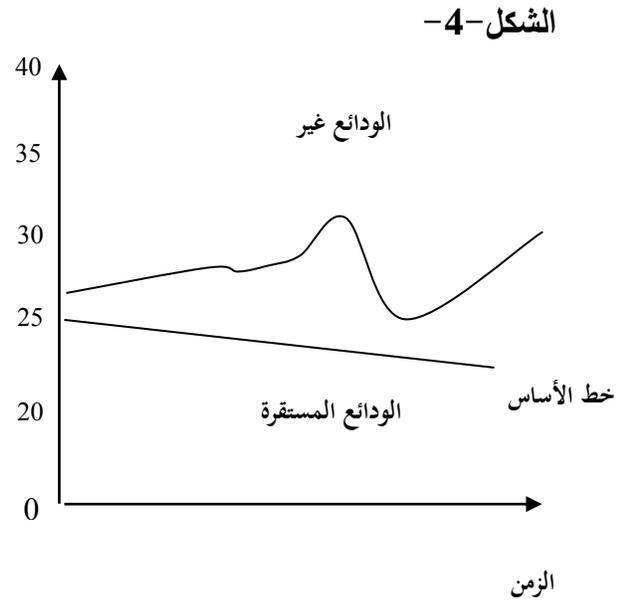
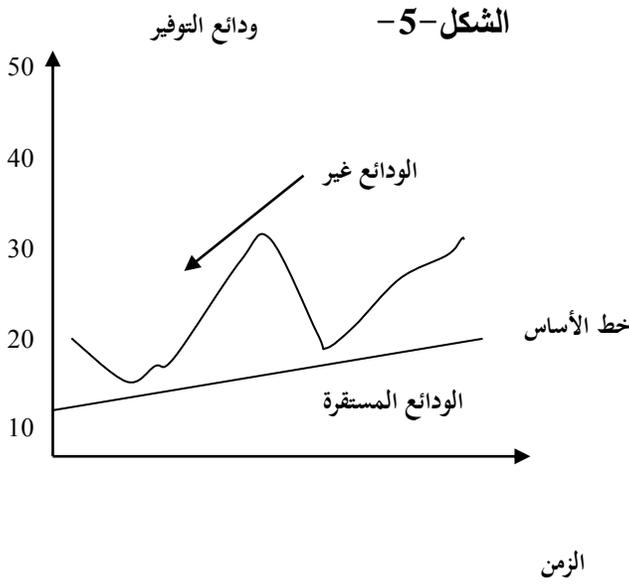


الشكل-2-

الودائع تحت الطلب



المصدر: عبد الغفار حنفي ، رسمية قريبا قص ، ادارة المصارف ، جامعة الإسكندرية، 2000،ص- ص 203-207.



المصدر: عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، ادارة المصارف ، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص- ص، 203-207.

تبين الرسوم السابقة خط الأساس هو عبارة عن الخط الفاصل بين الودائع المستقرة والغير المستقرة لكل من الودائع تحت الطلب ،ودائع التوفير،الودائع لأجل نولا شك ان ذلك يساعد في رسم سياسة السيولة، والإستثمار للودائع ،ولا شك ان ذلك يساعد أيضا في تحديد درجة الأمان ،وفي حالة إرتفاع في أسعار الفائدة،فإن ذلك يعني زيادة الطلبات الخاصة بتصفية شهادات الادخار بطريقة غير منتظرة، مما يوجب على البنك الاحتفاظ برصيد نقدي أكبر لمواجهة هذه الظروف.¹

ويشير الرسم الأخير للاحتياجات من السيولة لمقابلة طلبات السحب لكل أنواع الودائع، فقد تقل الحاجة الى السيولة اذا كانت التقلبات لكل من الودائع تحت الطلب والودائع لاجل متضادة.

يعني مما سبق أن السيولة لها أدوار أو وظائف ،فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة، (الودائع تحت الطلب

¹ - عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص، مرجع سابق ، ص- ص 203-207 .

الفصل الثاني : مفهوم السيولة وإدارتها وتقييم معاييرها

التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر). ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة.

الوظيفة الثالثة هي مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل فقد يتم السحب من هذا النوع

بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.¹

وأخيرا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف حجم الرصيد

النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الاحوال على مدى امكانية البنك في تدبير موارد اخرى لمواجهة هذه السحوبات.

المطلب الثاني: السيولة لاغراض تلبية القروض:

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب

هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات

المحلية من القروض والسلفيات، وتسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وقد تكون هذه

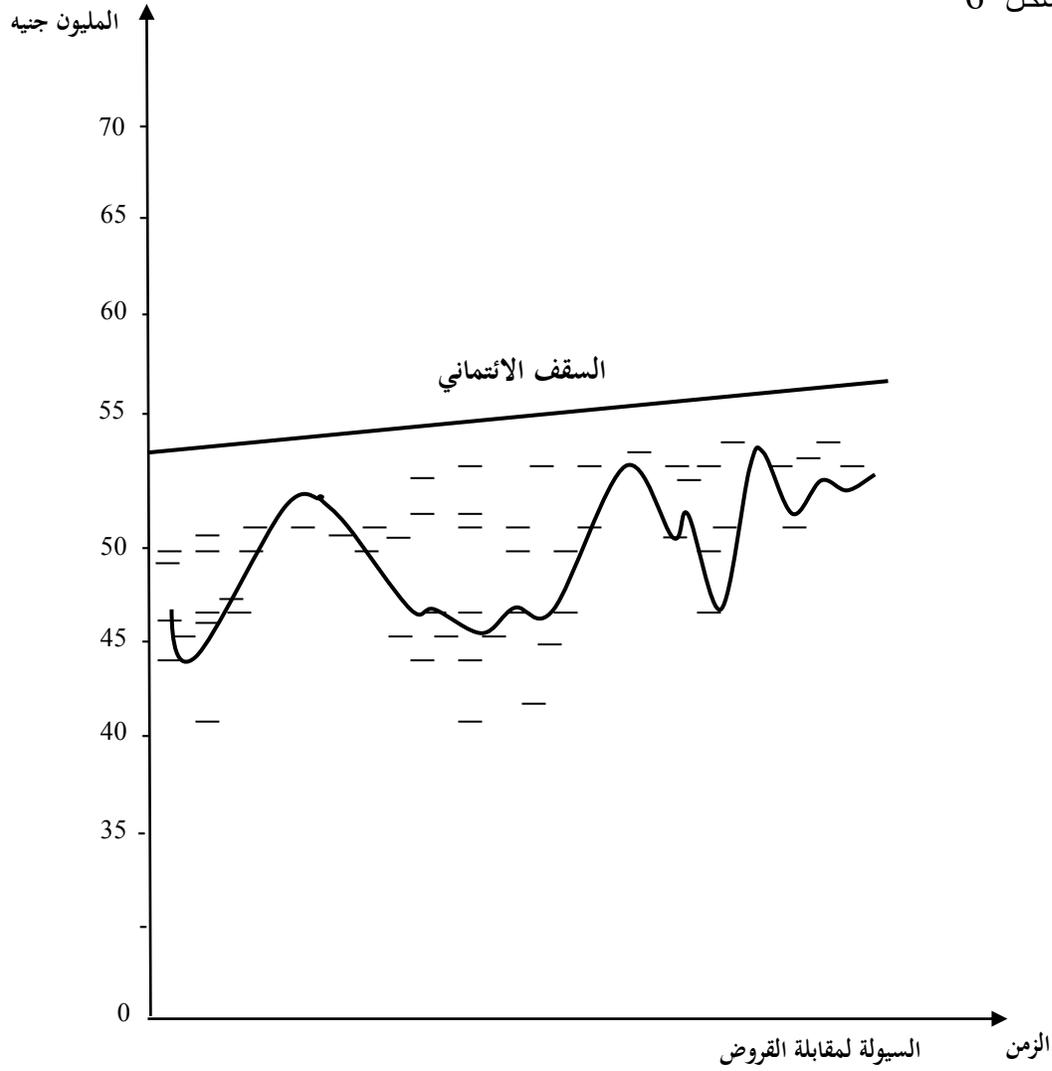
المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة، والتي تماثل الودائع غير المستقرة، حيث يمكن إبرازها بالرسم البياني

التالي: ²

¹ - نفس المرجع السابق، ص- ص 203-207 .

² - محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص- ص، 158-159 .

الشكل-6-



المصدر: سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن ، ص،100.

الفصل الثاني : مفهوم السيولة وإدارتها وتقييم معاييرها

فالخط الذي يمر بالنقط القصوى يسمى السقف الائتماني فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة، فالنقط أسفل الخط أو السقف الائتماني تمثل الأصول السائلة في الاجل القصير التي يجب ان تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الإحتياجات الموسمية.

إذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات ، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل ،لذلك فإن إمكانية الإقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارد المالية،سواء بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع ، أو بطريقة غير مباشرة ،وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها البنك.

إذا كانت نسبة القروض/الودائع مرتفعة، استلزم الامر البحث عن حل ملائم لتوفير السيولة لتمول القروض المحلية من خلال حملة لتنشيط وتنمية حجم الودائع والتكامل مع مؤسسة مالية أخرى¹.

¹ -نفس المرجع السابق، ص- ص، 158-159 .

خلاصة الفصل :

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنك في المؤسسة المالية يقوم بحفظ ودائع الأفراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والآجال، والسيولة تعتبر من أبرز اهتمامات البنوك وبما أن معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير.

حتى وإن لم يكن هناك متطلبات قانونية للسيولة فإن أي بنك لا بد وأن يحتفظ بنقديته في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة ولا بد له من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأصول إلى خزائن النقدية ، ولذلك فإن إدارة السيولة تحتوي تحليلاً وتقييماً لأوضاع البنك تجعله جاهز دائماً لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات .

وعليه استخلصنا ان كلما زادت السيولة في البنوك التجارية كلما نقصت الربحية والعكس صحيح .

الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

تمهيد

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا فعّالا في إحداث التنمية الاقتصادية، حيث يحتل مكانة استراتيجية في الجهاز المصرفي الجزائري، وتتفرع من بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة وكالات متواجدة في مختلف التراب الوطني.

وتعتبر وكالة BADR -343- بركة إحدى أهم البنوك الناشطة بولاية باتنة والتي تعرف انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة، حيث تقوم بمزاولة نشاطها البنكي من خلال تقديم مختلف الخدمات البنكية من منح القروض سواء للشباب أو الفلاحين بغية تمويل الاستثمارات أو غيرها على مستوى الدائرة. وبغية إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي والوصول إلى الهدف من دراسة هذا الموضوع والمتمثل في معرفة تجديد السيولة في البنوك التجارية؛ من أجل معالجة هذا وجب تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاث الآتية: المبحث الأول نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وقسمناه إلى ثلاث مطالب، أما المبحث الثاني فخصصناه لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة -343- بركة وقسمناه كذلك إلى ثلاث مطالب ، والمبحث الثالث دراسة حالة وكالة بدر-343- بركة قسمناه إلى مطلبين.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك الوطنية، الذي نتيجة لخبرته و تنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية و أجنبية، وذلك بتبني تنظيم جديد، وتحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية، بالإضافة إلى نظام الإدارة، كذلك تكييف استراتيجيات الإدارة مع الحقائق الجديدة الاقتصادية.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

وسنخصص هذا المطلب إلى نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره:

سنتطرق الى نشأة البنك ومراحل تطوره :

أولا : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية:¹

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هو بنك عمومي أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 الصادر في 17 جمادى الأولى 1402 هـ الموافق لـ 13 مارس/198م، و الذي عدل بمرسوم 84-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985م. و قد كان إنشاؤه من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي و ذلك بإعادة هيكلة 140 وكالة للبنك الوطني الجزائري BNA ؛

بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية شركة مساهمة ذات رأسمال حاليا قدره 3300.000.000.00 الكائن مقرها الرئيسي بـ 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة ، حيث يتمتع بالاستقلال المالي و يعد تاجرا مع الغير .
يتكون حاليا من 293 وكالة و حوالي 41 فرع منتشرة عبر أنحاء الوطن .

وهو هيئة اقتصادية تقدم مختلف الخدمات ، فبعد الإصلاحات و التوجه نحو اقتصاد سوق أصبح بنك البدر بنك تجاري شامل .

¹ - <http://www.badr-bank.dz/index.php>

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

أي يمول جميع القطاعات الاقتصادية لكن بعد 2005 أصبح يمول قطاعين فقط وهما قطاع الفلاحة وقطاع الصناعات الغذائية و وفق شروط معينة بهدف تحقيق الأرباح .

فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر، باعتبار يمتلك أكبر شبكة كما يشغل ما يفوق 700 عامل حسب إحصائيات 2001، هذا ما جعله في المرتبة 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك .

ثانيا : مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

كغيره من المؤسسات الوطنية فقد شهد العديد من التطورات يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:¹

1- المرحلة الأولى(1982-1990):

خلال ثمان سنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده في المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية، وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك إذ اكتسب سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1989 تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة برأس مال قدره (22.00.000.00 دج).

2- المرحلة الثانية(1991-1999):

بموجب صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي منح من جهة استقلالية أكبر للبنوك ونص من جهة ثانية على نهاية فترة تخصصها، ومنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية افقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، ومن ثم أصبح كغيره من البنوك تباشر مهامها المختلفة المتمثلة في تقديم القروض، وتشجيع عمليات الادخار وعلى الصعيد التقني تميزت هذه المرحلة بإدخال تكنولوجيات الإعلام الآلي مثل تطبيق نظام SWIFT وضع برمجيات *² SYBU عملية الفحص السلبي، بطاقات السحب والدفع... الخ.

¹ - الملتقى الوطني، المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، عنوان المداخلة، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك، BADR BANQUE - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار ، بن وسعد زينة ، جميل عبد الجليل.

*² SYBU: System Bancaire Universaire - النظام البنكي العالمي

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

3- المرحلة الثالثة (2000-2002) :

شهدت هذه الفترة عدة انجازات من طرف البنك من أجل بعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها و مستوى مردود قواعد السوق، حيث رفع بنك بدر في إطار تدخله في تمويل الاقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة، كما رفع من مستوى معاوناته للقطاع الفلاحي، و قام في إطار مساهمته للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي، يركز على عصرنه البنك و تحسين الخدمات؛ ونتجت عن هذه الإنجازات في الفترات التالية:¹

✓ سنة 2000: القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف وقوة بنك الفالحة و التنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية.

✓ سنة 2001: تم إحداث تطهير في الميدان المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى إعادة النظر و تقليل الوقت، وتخفيف الإجراءات الإدارية و النقدية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح من 20 إلى 90 يوما سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو بالنسبة لمكان التسليم لغرض الدراسة، كما قام بإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى الحسابات المركزية، بالإضافة إلى تعميم شبكة (MEGA-PAE) على الوكالات و المنشآت المركزية.

✓ سنة 2002: دراسة مشروع "البنك الجالس"، وتدعيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج "SYBU" كزبون مقدم للخدمة "CLIENT SERVEUR".

4- المرحلة الرابعة (2003-2013)

في هذه المرحلة تم تحسين مشروع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني، وتخصيص القروض المقدمة إلى قطاعين فقط.

¹ - بن وسعد زينة، جميل عبد الجليل ، الملتقى الوطني ، المرجع سابق .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

الفرع الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمثل أهم مهام وأهداف البنك فيما يلي:¹

أولاً : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة مكانته ضمن الوسط المصرفي عن

طريق:

- التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار أو العملة الصعبة؛
- ضمان تنمية منافسة للبنك في مجال النشاطات التي يقدمها؛
- محاولة زيادة الموارد بأحسن الأسعار؛
- محاولة توسيع ونشر شبكة وكالاته عبر كافة التراب الوطني؛
- وضع برنامج للتسيير الديناميكي في مجال التحصيل؛
- المحاولة بقدر الإمكان تلبية رغبات الزبائن المتزايدة والمتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات من شأنها مساندة هذا التنوع والتعدد والتغيير؛
- التنمية التجارية بإدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال كالتسويق وإدخال سلسلة منتجات جديدة.

ثانياً : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة يقوم البنك بجملة من المهام يذكر منها:
- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها من خلال:
- مساندة التطوير الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته؛
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسة منح القروض ذات المردودية.
- تطوير البنك لطرق وأساليب معالجة المخاطر من خلال:

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك ، مقابلة شفوية .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

- تصفية المشاكل المالية؛

- تطبيق معدلات فائدة تتماشى مع الإيرادات؛

- أخذ الضمانات الملائمة؛

- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية؛

- استعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، مجلات، التلفزيون).

➤ تطوير مستوى الموظفين.

➤ تمويل المستثمرات الفلاحية والمجموعات التعاونية وكذلك قطاع الصيد البحري.

المطلب الثاني: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي:

لمزاولة أي نشاط لابد من توفر الأموال اللازمة لذلك، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره منشأة مالية

كغيره من المؤسسات يعتمد على موارد مختلفة للقيام بمختلف نشاطاته.

ومنه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى العناصر الآتية:¹

- موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مايلي:

1- رأس مال البنك: حيث يقدر حاليا بقيمة 33 مليار دينار جزائري.

2- الاحتياطي والمخصصات: حيث يقتطع البنك في نهاية كل سنة مالية مبالغ من المال كالاحتياطيات

ومخصصات لمواجهة المخاطر.

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك ، مقابلة شفوية .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

3- تمويل التجارة الخارجية: إن التجارة الخارجية تعد مصدرا هاما لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة وتعود بالفائدة للبنك من جهة أخرى من خلال دعم عمليات الاستيراد والتصدير والتحصيل المستندي، خصم الكمبيالات التجارية، الاعتمادات المستندية.

4- الودائع: وهي الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال منها:¹

4-1- ودائع تحت الطلب:

وتشمل ما يلي:

4-2- الحساب الجاري:

يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري ويفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين دون الاستفادة من فوائد.

4-3- حساب الشيكات:

يجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، وبالتالي يمكن الاحتفاظ به إلى جانب الحساب الجاري.

4-4- دفتر الادخار البنكي :

ودائع تمكن صاحبها من السحب في أي وقت، وتمثل أموال زائدة عن حاجة الزبائن مما يجعل عمليات السحب قليلة، وتخضع لسعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق.

4-5- الودائع لأجل :

هي ودائع لا يتم السحب منها إلا بعد مرور مدة معينة متفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فائدة متغيرة حسب المدة (4.5% كحد أدنى سنويا) وتنقسم إلى:

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك ، مقابلة شفوية .

الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

4-5-1- ودائع لأجل على شكل حساب:

حيث يمكن لصاحبها السحب منها في أي وقت وتخضع لمعدل فائدة متغير حسب المدة.

4-5-2-سندات الصندوق:

هي مبالغ نقدية زائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك بغرض الاستقادة من عوائدها، بحث يقوم البنك بتجميد قيمة الوديعة، ومنع السحب منها حتى نهاية المدة المتفق عليها، وتكون في شكل سندات للتفاوض(التظهير) وتكون إما اسمية أو لحاملها.

4-6-الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

ومن بين هذه الخدمات بطاقات السحب التي تسمح لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعيا (يحدد البنك حده الأعلى) باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد ويمكن السحب من الموزعات الآلية لأوراق البنكية التي تشرك فيها البنوك الآتية: CNE, CPA, BADR, EL BARAKA.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

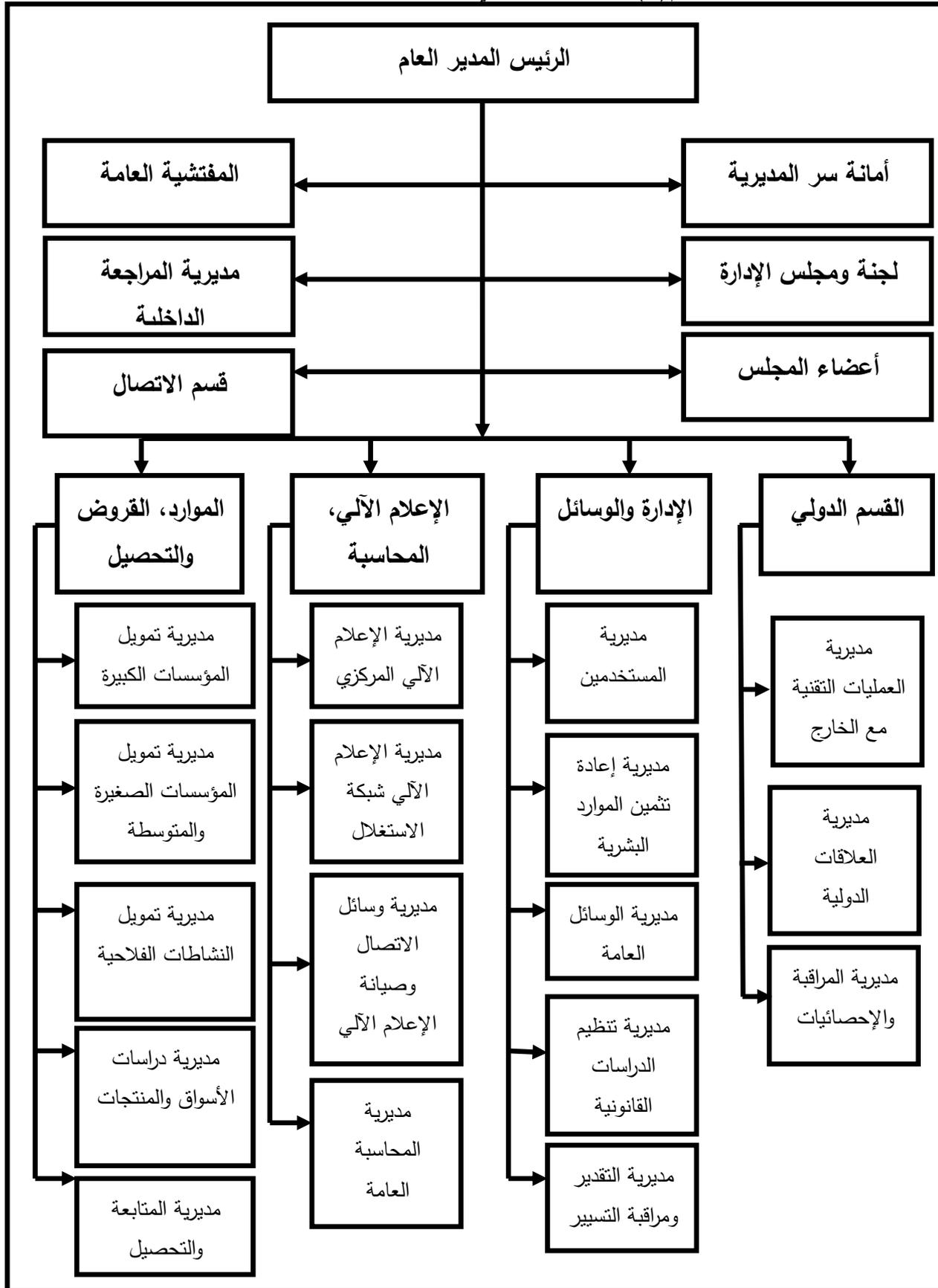
يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزي واللامركزي فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة في ولاية الجزائر تحت إدارة رئيس (مدير عام) بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم ومهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية، أما التنظيم اللامركزي فيتمثل في فروع ووكالات البنك الممتدة عبر ولايات الوطن حيث توجد الفروع التي تقوم بالإشراف والعمل على السير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد.

وعليه يمكن أن يضم الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:¹

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك ، مقابلة شفوية .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

الشكل رقم (7): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2004، وثائق مقدمة من طرف البنك .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

في إطار توفير خدمات جديدة ومن أجل تلبية إحتياجات الزبائن وتحسين الخدمات المقدمة على بنك

الفلاحة والتنمية الريفية القيام بالتالي:¹

1- مساهمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يساهم البنك من خلال نشاطاته في رأسمال عدة مؤسسات وطنية

وأجنبية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

مساهمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم(3):

الرقم	المؤسسة	الرقم	المؤسسة
1	بنك البركة الجزائري ELBARAKA	5	الشركة الجنوبية للفلاحة ACROSUD
2	بنك المغرب العربي للصناعة والتجارة BAMIC	6	مؤسسة آلية التبادلات البنكية والنقدية SATIM
3	الصندوق الجزائري للتأمين وضمانات الصادرات CECEX	7	شركة ضمان القرض العقاري SGCI
4	شركة ما بين البنوك والتمويل SIBF		

المصدر : معلومات مقدمة من طرف البنك مقابلة شفوية .

2- نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وهو موجه نحو القطاع الفلاحي ويمكن أن نلخص نشاطه فيما يلي:

- تنفيذ المخطط والبرامج المقررة لتحسين الأهداف المرسومة لمختلف هياكل الإنتاج وتنشيط الحركة المالية لهذه

الهياكل ؛

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك ، مقابلة شفوية .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

- تقديم القروض المتوسطة أو الطويلة المدى من أجل تمويل مختلف المشاريع المخططة التي تساهم في تشجيع نمو الأعمال والهياكل الفلاحية الحرفية الزراعية والصناعية ؛
- تنفيذ العمليات المالية في الخارج ؛
- يتلقى الودائع الفورية أو المؤجلة من أي شخص مادي أو إعتباري كما يقدم لأي شخص حسب الشروط والأشكال المسموح بها؛
- القروض والتطبيقات على السندات العمومية؛
- القروض القصيرة والمتوسطة أو الطويلة المدى المضمونة أو غير المضمونة؛
- يقوم بفتح حساب لأي شخص يقدم طلبا على أن يتضمن هذا الحساب مبلغ أدنى يحدده مجلس الإدارة بالبنك سنويا ويبقيه في الحساب؛
- يقوم بدور مراسل للبنوك الأخرى ويتولى عمل وكالة مؤسسة القرض الوطني الأخرى؛
- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا ، أو بواسطة الصكوك والتحويلات والقروض المالية وغيرها من العمليات المصرفية ، كما يتلقى جميع عمليات الدفع وتحصيل سندات الأمر والصكوك وأقسام الفائدة وغيرها من الوثائق المالية والتجارية؛
- يساعد الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية في تنفيذ جميع عمليات القرض أو يتدخل في هذه العملية لحسابها الخاص؛
- يقوم بجميع عمليات القرض لحساب مؤسسات مالية أخرى في جميع العمليات المتعلقة بنشاطها والجدير بالذكر أنه بعد إصلاحات عام 1990 لم يعد نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية مقتصرًا على تمويل المشاريع الزراعية فقط.¹

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك ، مقابلة شفوية .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

المبحث الثاني: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - 343 - بريكة:

تعتبر وكالة بريكة من أكبر وكالات على مستوى ولاية باتنة ولهذا في هذا المبحث نقوم بنظرة عامة حول هذه الوكالة ولهذا قسمناه الى مطلبين.

المطلب الأول: تقديم وكالة BADR - 343 - بريكة:

وهذا المطلب نخصه تعريف ومهام والهيكل التنظيمي لوكالة بدر بريكة:

الفرع الأول: تعريف وكالة BADR - 343 - بريكة: ¹

أنشئت وكالة BADR - 343 بريكة- في 23 نوفمبر 1987 ،وهي تقع في شارع بوراوي اسماعين، وقد أنشئت بإمكانيات مادية وبشرية متواضعة ،وكان يمول جميع القطاعات منها الفلاحية وصناعية الغذائية قبل 2005 ، لكن بعد 2005 فقد تخصصت الوكالة في تمويل القطاع الفلاحي فقط .

ومن بين الاساليب التي تتخذها الوكالة رقم 343 بريكة حتى تضمن بقاءها في ظل إقتصاد السوق مايلي :

- كسب الزبون وذلك من خلال الاستماع إليه وتقديم النصائح الكافية مما يشجعه على الإستثمار.
- نظام الإعلام الآلي يؤدي إلى السرعة في تقديم الخدمات وتقليل الأعباء البيروقراطية وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنك.

الفرع الثاني: مهام وكالة BADR - 343 - بريكة: ²

وتتمثل مهام الوكالة في :

- تجميع الموارد ؛
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها ؛
- القيام بالعمليات المطلوبة من طرف الزبائن ؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة؛

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك، مقابلة شفوية.

² - نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة ؛
- السهر على إستمرار وإعلام وتكوين الموظفين؛
- تحصيل اكبر عدد من الودائع؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR - 343 - بريكة :

تضم وكالة 343 بريكة مدير و ثلاثة مصالح هي: مصلحة الزبائن، مصلحة القانونية والمنازعات، مصلحة

القروض.¹

ويقوم بتسيير هذه المصالح 12 فرد :

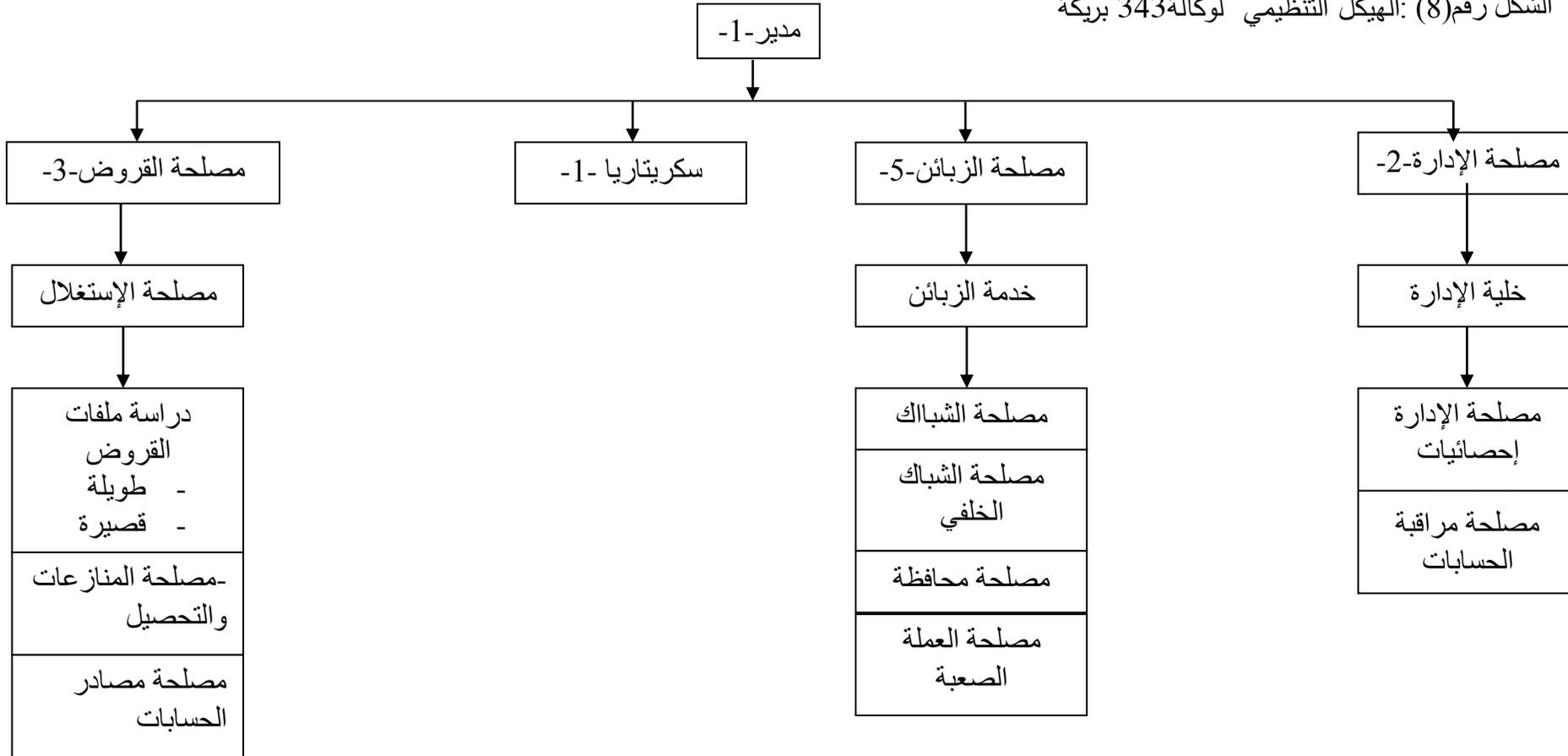
- مدير الوكالة ؛
- مكلف بالدراسات (مصلحة القروض)؛
- مكلف بالشؤون الإدارية؛
- سكرتاريا ؛
- مكلف بالشؤون المقاربة؛
- مكلف بالدراسات (مصلحة الزبائن)؛

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لوكالة 343 بريكة :

¹ - نفس المرجع السابق .

الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

الشكل رقم(8): الهيكل التنظيمي لوكالة 343 بريكة



المصدر: معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية -343 - بريكة .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

المطلب الثاني: موارد وطرق تنمية موارد وكالة BADR - 343 - بريكة :

تعتبر الودائع من أهم الخصوم التي تتحصل عليها الوكالة من الزبائن لذلك فهي تحاول العمل على استخدام استراتيجيات من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المودعين .

وقد قسمنا هذا الطلب إلى موارد وطرق تنمية موارد وكالة بدر بريكة:

الفرع الأول : موارد الوكالة:¹

- رأس ماله الأساسي واحتياطاته ؛
- الودائع الفردية والمحددة الأجل التي ينفقها من الجمهور؛
- الأموال المتوفرة التي تأتمن عليها الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية؛
- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري؛
- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

الفرع الثاني : طرق تنمية موارد الوكالة :²

تسعى وكالة BADR 343 بريكة إلى تنمية مواردها لأنها تريد زيادة إستثماراتها وسيولتها وذلك تتبع عدة طرق نذكر منها الآتي:

أولا : تنمية الودائع: تعتبر الودائع المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الوكالة في عملياتها للتوظيف الذي تحقق من خلاله على السيولة وعلى الربحية لذا نجدها تتبع عدة إستراتيجيات منها :

- 1- **جذب العملاء :** تقوم الوكالة على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء ، وهذا من خلال تقديم خدمات متميزة لعملائها كتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة ، واخرى مرتفعة لتوظيف أموالهم.

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك، مقابلة شفوية.

² نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

2- توفير الراحة وتسهيل العمليات¹: تقدم الوكالة للعملاء خدمات مجانية أو تقوم بتخفيض سعر الخدمة وتسهيل العمليات التي يقوم بها العميل منها :

- تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الاخرى؛

- تحصيل الكمبيالات المسحوبة لحساب العملاء لحساب العملاء لدى الوكالة بعد تظهيرها للتحصيل باسم الوكالة؛

- قبول الشيكات المقدمة من قبل العميل للغير أي ضمان سداد الشيكات من جانب البنك؛

- خدمات تحويل النقود.

3- دعم النشاط المالي للعملاء: يتم دعم النشاط المالي في وكالة BADR - 343 بريكة من خلال :

- الاعتماد على تطور التكنولوجيا و المعلوماتية المستخدمة في إجراء العمليات اليومية للعملاء ؛

- تبسيط الخدمات المصرفية ذلك حتى تتناسب مع فهم جميع فئات العملاء و أيضا تقديم الإرشادات المصرفية؛

- تقديم العديد من الاستثمارات التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق أو الحفاظ على توازنهم المالي ؛

- إصدار نشرات دورية تحتوي على قوانين اقتصادية و مالية تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري لدى فئات المجتمع ؛

- المحافظة على حد معين في التعامل مع البنوك الخارجية من خلال تبادل المنافع و توسع حجم المعاملات الخارجية ؛

- تسعى الوكالة أيضا إلى المحافظة على سمعتها و سلامة أعمالها .

¹ - نفس المرجع السابق .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

ثانيا : تنمية الأموال الخاصة بالوكالة :¹

تتمثل زيادة أموال الوكالة عن طريق استيفاء جزء من أرباحها على أرباح غير موزعة وتنمية رأس مالها من نشأته أن يساعد في دعم مركزها المالي ، وبالتالي إتاحة فرص أكبر للإقراض و توظيف الأموال الخاصة بالأوراق المالية و استخدامها في العقارات بدلا من توظيفها في عمليات مصرفية عادية من أجل ضمان الربح الصادر عن مؤسسات التي لا شك في مقدرتها المالية.

المبحث الثالث : طرق تجديد السيولة في بنك بدر 343 بريكة:

وستنطلق في هذا المبحث الى مطلبين مطلب الاول ايداعات الزبائن والمطلب الثاني العوائد الناجمة من القروض.

المطلب الأول : إيداعات الزبائن :

تتكون موارد وكالة BADR 343 بريكة كجزء كبير من الودائع تحت الطلب ومن الودائع لأجل المتمثلة في الآتي :

1 - الودائع تحت الطلب : تتكون الودائع تحت الطلب للوكالة من :

حسابات العملاء المدينة والتي تتمثل في حساب الشيك وحسابات أخرى ، وحسابات أخرى لعملاء لتتقل، وأيضا من الحسابات الجارية للعملاء ، وتتكون أيضا من المؤونات وادخار دون فوائد ومصادر تحت طلب.

2 - الودائع لأجل : تتكون الودائع لأجل من سندات الخزينة والتي تعد المكون الوحيد للودائع تحت الطلب في وكالة 343 بريكة .

والجدول التالي يوضح تطور موارد وكالة بدر 343 بريكة وذلك خلال الفترة (2010-2013):

¹ - نفس المرجع السابق .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

الجدول رقم (4)

وحدة : دج

التغير 2013-2012	2013	التغير 2012-2011	2012	التغير 2011-2010	2011	2010	السنوات البيان
+9.16%	2 429 077 392	+7.18%	2 225 212 962	+11.46%	2 064 545 364	1 852 249 000	ودائع تحت الطلب
+0.18%	616 150 000	+14.41%	611 150 000	-22.73%	534 150 000	691 290 000	ودائع لأجل
+7.36%	3 045 227 392	+9.14%	2 836 362 962	+2.16%	2 598 686 422	2 543 539 000	إجمالي الودائع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2).

يمثل الجدول تطور موارد وكالة بدر 343 بريكة وذلك خلال الفترة 2010-2013 ومن خلاله نجد أن :

- بالنسبة للودائع تحت الطلب :

نلاحظ من خلال الجدول أن الودائع تحت الطلب قد ارتفعت بين سنتي (2010-2011) بنسبة

11.46% وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع بعض مكونات الودائع تحت الطلب وهي ارتفاع قيمة الحسابات

الجارية للزبائن وذلك جراء فتح حسابات جديدة.

أما خلال سنتي (2011 و 2012) فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب و ذلك بنسبة 7.18% وهذا راجع إلى:

ارتفاع حسابات الشيك ،الحسابات الأخرى ،حسابات أخرى لعملاء لتتنقل ،إيجاز دون فوائد و ارتفاع أيضا في

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة

المصادر تحت الطلب و الارتفاع في كل هذه المكونات يقابله انخفاض الحسابات الجارية و أيضا ظهور حسابات أخرى إدارية بقيمة سلبية .

أما خلال سنتي (2012 و 2013) فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 9.16% وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع كل من: حسابات الشيك ، الحسابات الجارية و ادخار دون فوائد و أيضا ارتفاع في قيمة المصادر تحت الطلب .

- بالنسبة للودائع لأجل :

شهدت الودائع تحت الطلب خلال الفترة (2010-2013) تذبذبا وذلك راجع إلى الانخفاض و الارتفاع الذي شهدته سندات الخزينة باعتبارها المكون الوحيد لها.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن قيمة الودائع في ارتفاع مستمر طيلة الفترة (2010-2013) و ذلك راجع إلى استراتيجية البنك الناجحة في جذب الودائع.

المطلب الثاني : العوائد الناجمة من القروض:¹

- الفائدة الناتجة من القروض ؛

- فتح حساب تاجر على الاقل دفع كل شهر 500 دج ؛

- عمليات التي يقوم بها البنك من تحويلات من الوكالة الى وكالة اخرى .

ملاحظة : هناك طريقة اخرى لتجديد السيولة في البنك وهي السحب من البنك المركزي عند العجز المالي ، لكن

وكالة - 343 بريكة- لا تتعامل مع البنك المركزي تتعامل معه المديرية العامة.

¹ - نفس المرجع السابق .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بركة

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك التي حظيت باهتمام كبير حيث فرض البنك سيطرته على القطاع الزراعي و الريفي مما سمح له اكتساب تجربة و خبرات ميدانية، و لا شك أن الفحص عبر الوكالات البنكية يكشف عن بعض السلوك و الحقائق غير العادية التي قد تكون معروفة لدى أصحاب المهنة، غير أن الإصرار على مزاولتها يوحي بعدم وعي المسؤولين بالمخاطر المحيطة بالبنك و عدم الإدراك بأهمية المصادقية و الصحة للمعلومات المستخدمة خاصة في ظل المنافسة هذا من جهة و من جهة أخرى توصلنا أن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 343 بركة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير في تحديث سيولتها ، وهذا تقاديا للوقوع في مخاطر السيولة ، وهي تعتمد بجزء كبير لتنمية مواردها على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وعليه يجب عليها تنويع وتطوير مواردها لتنميتها بسرعة متنامية .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي ، لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فاليته ، وذلك خلال تقديمها لخدمات متنوعة اهمها منح القروض ، لذلك تعدد البنوك إلى صياغة سياستها الاقراضية بما يضمن لها الاستغلال الحسن لمواردها وأيضا يكفل لها استعادة اموالها ، ولكن ورغم كل التدابير المتبعة من طرف البنوك إلا انها تواجه احتمال تعثر قروضها وذلك نتيجة للمخاطر التي تواجهها والتي لا تستطيع تجنبها ، لذلك تعمل على إدارتها بغية التخفيف من حدتها . وميزانية البنك تعكس مختلف أصوله وخصومه لذلك يهتم البنك بإعداد هذه القائمة المالية حتى يبين ماله وما عليه ،وتهتم البنوك التجارية ايضا بالمحاسبة فتقوم بتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات اليومية المتعلقة به ،ومن ضمن هذه الحسابات نجد حساب الودائع (ودائع لاجل ، وودائع تحت الطلب....)، وتتأثر ربحية البنك عكسيا بالسيولة فكلما فكان حجمها كبيرا كلما اثر ذلك على الربحية سلبا والعكس صحيح.

إختبار الفرضيات :

- من خلال دراستنا توصلنا أن السيولة أداة وظيفية لجذب المستثمرين للبنوك التجارية ؛
- وقد توصلنا كذلك الى أن البنوك التجارية تعتمد بجزء كبير على الودائع والاستثمارات في تجديد سيولته؛
- وفي الاخير توصلنا الى أن البنوك التجارية عليها تنويع مصادر جمع الموارد .

نتائج البحث :

من بين النتائج نذكر :

- البنوك التجارية لها مركز مهم في المنظومة المصرفية بدور الوساطة المالية الذي تؤديه بين ذوي الفائض وذوي العجز تهدف إلى تعظيم أرباحها بالتوفيق بين السيولة، الربحية والمخاطرة ؛
- يستعمل البنك المركزي أدوات نوعية وكمية ومباشرة للرقابة على البنوك التجارية وتنظيم الائتمان والعمل على الاستقرار الاقتصادي؛

الخاتمة العامة

- تسعى البنوك جاهدة إلى تلبية حاجات عملائها وتكييف خدماتها مع متطلباتهم المتجددة ؛
- لقد تحولت البنوك التجارية إلى تقديم خدمات حديثة ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الجديدة ؛
- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقادي تمويل القروض التي تكون فيها درجة مخاطرة كبيرة وذلك حتى تتجنب احتمال تعثرها ونقص سيولتها؛
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية اساسا في تجديد السيولته على ايداعات الزبائن والعوائد الناجمة من القروض وفي حالة عجز كبير يلجأ الى السحب من البنك المركزي .

التوصيات :

- من بين ما يمكن طرحه كتوصيات مايلي :
- زيادة عدد الإطارات عن طريق فتح مناصب شغل جديدة للمؤهلين الجامعيين وذلك من أجل الاستفادة من الطاقات الشابة في استحداث أساليب جديدة تفيد البنك ؛
- يجب على البنوك المركزية أن تشدد في رقابتها على البنوك التجارية وتركيزها على الأدوات المباشرة في الرقابة النقدية بقدر تركزها على الأدوات غير مباشرة؛
- محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجود لدى البنك خلال منح القروض ، وأيضا زيادة استثماراتها .
- الاستفادة من التجارب الاجنبية وذلك من خلال دورات تدريبية وتكوينية يشرف عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؛
- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تنويع طرق تنمية موارده .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

- 1- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 .
- 2- إسماعيل هاشم محمد ، مذكرات في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، مصر ، 1996.
- 3- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للطباعة ، الاردن،1992.
- 4- ربيع محمود الروبي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الحقوق ، مصر، 1985.
- 5- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2002.
- 6- زياد رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 1997 .
- 7- زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك، الطبعة 2 ، دار المسيرة، دار الصفاء ، الاردن ، دون سنة نشر.
- 8- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان.
- 9- سامر جلدة ،البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن ،2009.
- 10- سيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس القاهرة ، مصر ، 1981.
- 11- سيد الهواري ، نادية أبو فخره ، الأسواق والمؤسسات المالية ، جامعة عين شمس،2001- 2002.
- 12- شاكرا قزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.
- 13- صالح الأمين الأرياح ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الكتب الوطنية بنغازي ،ليبيا ، 1991.
- 14- صبحي تادريس قريظة ، النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1984.

قائمة المراجع

- 15- صبحي تادرس قريظة ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة ، بيروت ،لبنان ، 1983.
- 16- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993 .
- 17- عبد الحكيم كراجة ، محاسبة البنوك ، دار الصفاء عمان ،الاردن ، 2000 .
- 18- عبد الرحمان يسري وآخرون ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 1999 .
- 19- عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف ،السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية و التجارية،الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2002 .
- 20- عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، الأسواق والمؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر، 1999.
- 21- عبد الغفار حنفي ، رسمية قريا قص ، ادارة المصارف ، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000 .
- 22- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها ، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 2000 .،
- 23- عبد الغفار حنفي،عبد السلام ابو قحف،الادارة الحديثة في البنوك التجارية ،الدار الجامعية، مصر،2003-2004.
- 24- عبد الله جعفر نعمه ، محاسبة المصارف وشركات التأمين ، دار حنين، فلسطين ، 1998 .
- 25- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر،2003.
- 26- عبد المطلب عبد المجيد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية ، تانيس سابقا ، مصر ، بدون سنة نشر .
- 27- علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك ، دار البداية للنشر والتوزيع،الاردن،2012.

قائمة المراجع

- 28- محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر، 2000 .
- 29- محمد الصالح الحناوي وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004.
- 30- محمد سعيد انور سليمان ،إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
- 31- محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1993.
- 32- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار النشر عمان، الاردن، 2006.
- 33- محمود يونس وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ، مصر، دون سنة نشر.
- 34- محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2003.
- 35- مجدي محمد شهاب ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 1990 .
- 36- مصطفى رشدي شيحة ، النقود والمصارف والائتمان ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر ، 1999.
- 37- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل إتخاذ القرارات، ط3 ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
- الرسائل الجامعية :
- 1-العاني إيمان ، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة ، 2006-2007.
- 2-حورية حمني ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة ، 2005-2006 .

قائمة المراجع

3- نصر رمضان حلاسه ، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة ، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

الملتقيات :

1- اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، المنعقد بجامعة ورقلة بتاريخ 13 أبريل 2011 ، مداخلة بعنوان ، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، محمد الجموعي قريشي، جامعة ورقلة، الجزائر.

2- الملتقى الوطني،المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، عنوان المداخلة، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك، BADR BANQUE - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بشار ، بن وسعد زينة ، جميل عبد الجليل.

النشرات:

نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت، سبتمبر 2012،السلسلة الخامسة ،العدد2.

المواقع الالكترونية :

1- <http://www.badr-bank.dz/index.php>

الفهرس	
الصفحة	الموضوع
91	آية قرآنية
91	الإهداء
91	التشكرات
91	الملخص بالعربية
91	الملخص بالإنجليزية
91	قائمة الجداول
XVI	قائمة الاشكال
المقدمة العامة.	
أ	تمهيد .
ب	إشكالية البحث .
ب	التساؤلات الفرعية .
ب	فرضيات البحث .
ب	أسباب إختيار هذا البحث.
ج	أهداف البحث.
ج	مناهج البحث .
ج	خطة البحث .
د	دراسات سابقة .

الفصل الأول :عموميات حول البنوك التجارية .	
2	تمهيد .
3	المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية .
3	المطلب الأول : نشأة و مفهوم البنوك التجارية .
3	الفرع الأول : نشأة البنوك التجارية.
5	الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية.
7	المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية و أهدافها.
7	الفرع الأول : أنواع البنوك التجارية.
9	الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية.
10	المطلب الثالث : خصائص و وظائفها البنوك التجارية .
10	الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية.
12	الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية.
12	أولاً: الوظائف التقليدية.
17	ثانياً: الوظائف الحديثة .
21	المبحث الثاني :آلية التوظيف في البنوك التجارية.
21	المطلب الأول : مصادر الأموال في البنوك التجارية.
21	الفرع الأول: الموارد الذاتية .
22	الفرع الثاني: الموارد غير الذاتية .
23	المطلب الثاني : أسس التوظيف في البنوك التجارية.

25	المطلب الثالث : أنواع الاستخدامات في البنوك التجارية.
29	المبحث الثالث: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
29	المطلب الأول : إصدار النقود و تسيير الاحتياطي الإجباري.
29	الفرع الأول: إصدار النقود.
30	الفرع الثاني: تسيير الاحتياطي الإجباري.
30	المطلب الثاني: منح الائتمان للبنوك التجارية وتسيير عمليات الاقتراض.
30	الفرع الأول: منح الائتمان للبنوك التجارية .
31	الفرع الثاني: تسيير عمليات الاقتراض .
31	المطلب الثالث: المقاصة والإشراف على البنوك التجارية .
31	الفرع الأول: المقاصة.
32	الفرع الثاني: التوجيه و الإشراف على البنوك التجارية .
33	خلاصة الفصل .
الفصل الثاني: أساسيات حول السيولة .	
35	تمهيد .
36	المبحث الأول: أساسيات السيولة وإدارتها .
36	المطلب الأول: مفهوم ومكونات السيولة.
36	الفرع الأول : مفهوم السيولة .
37	الفرع الثاني: مكونات السيولة.
38	المطلب الثاني: مخاطر السيولة وإدارتها.

38	الفرع الأول: مخاطر السيولة .
39	الفرع الثاني: إدارة السيولة .
40	الفرع الثالث: أهداف إدارة السيولة .
41	المطلب الثالث: نسب السيولة.
41	الفرع الأول: نسبة الرصيد النقدي.
42	الفرع الثاني: نسبة السيولة العامة.
43	الفرع الثالث : نسبة الاحتياطي القانوني.
44	الفرع الرابع: نسبة السيولة القانونية.
48	الفرع الخامس : نسبة الـ15% من أرصدة الودائع بالعملات الحرة.
50	المبحث الثاني: معايير قياس السيولة و اهدافها.
50	المطلب الأول: معايير قياس السيولة.
50	الفرع الأول: معدل القروض الى الودائع .
51	الفرع الثاني: معدل الأصول السائلة الى الودائع .
53	المطلب الثاني : تقييم أهداف السيولة.
54	المبحث الثالث: طرق تجديد السيولة في البنوك التجارية.
54	المطلب الأول:السيولة لمقابلة سحب الودائع.
57	المطلب الثاني: السيولة لاغراض تلبية القروض.
60	خلاصة الفصل .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 343 بريكة.	
62	تمهيد .
63	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
63	المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
63	الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره.
63	أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
64	ثانيا : مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
66	الفرع الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
66	أولا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
66	ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
67	المطلب الثاني: موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهيكله التنظيمي.
67	الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
69	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
71	المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
73	المبحث الثاني : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بريكة .
73	المطلب الأول: تقديم وكالة BADR – 343 بريكة.
73	الفرع الأول: تعريف وكالة BADR-343 بريكة.
73	الفرع الثاني : مهام وكالة BADR –343 بريكة.
74	ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR –343 بريكة.

76	المطلب الثاني: موارد وكالة BADR - 343 - بريكة وطرق تنميتها.
76	الفرع الأول: موارد وكالة - 343 - بريكة.
76	ثانيا : طرق تنمية موارد وكالة - 343 - بريكة.
76	أولا :تنمية الودائع .
78	ثانيا : تنمية الأموال الخاصة بالوكالة .
78	المبحث الثالث : طرق تجديد السيولة في بنك بدر - 343 - بريكة.
78	المطلب الأول: إيداعات الزبائن.
80	المطلب الثاني :العوائد الناجمة من القروض
81	خلاصة الفصل .
الخاتمة العامة.	
83	إختبار الفرضيات .
83	النتائج .
84	التوصيات .
89-86	قائمة المراجع .
96-91	الفهرس .
100-97	قائمة الملاحق.

الملحق رقم (1): موارد وكالة BADR - 343- للفترة (2010-2013)

Tableau R1 :RESSOURCES A VUE NON REMUNEREES		EXERCICE 2013					
N° C/PTE/serie	Désignation	Réalisations 2011	Réalisations 2012	Solde au 31/03/2013	Solde au 30/06/2013	Solde au 30/09/2013	Solde au 31/12/2013
COMPTES ORDINAIRES CLIENTELE							
200	Comptes chèques	1 068 619 620	1 267 624 632	1 289 663 832	1 311 603 032	1 333 443 232	1 355 612 617
248	Comptes sans mouvements DZD	106 290 424	121 269 460	122 669 460	124 669 460	126 369 460	128 069 460
255	Comptes divers	14 364 130	13 942 602	13 896 002	13 849 202	13 802 402	13 755 602
256	Comptes div.administration	-51 829	-51 829	-51 829	-51 829	-51 829	-51 829
257	Comptes div.personnes cédédées	156 941	866 616	614 616	732 616	650 616	700 000
258	Comptes div.clientèles de passage	1 330 922	1 050 922	1 018 922	966 922	954 922	922 922
259	Cedac personnes physiques						
257	Cedac personnes morales						
299	I.N.R marché public						
300	Comptes courants clients	946 629 232	1 130 616 462	1 150 616 462	1 171 316 462	1 191 716 462	1 212 116 462
PROVISIONS POUR PAIEMENTS PREVUS		338 760 626	269 823 610	279 016 610	298 209 610	296 141 976	284 234 976
261	Provisions pour cautions	192 662 161	182 663 230	182 663 230	202 663 230	200 000 000	190 000 000
262	Provisions pour avais						
264	Provisions pour transfert à effectuer	7 463 661	8 973 642	9 143 642	9 313 642	9 300 000	9 470 000
120	Chèque de banque	133 614 866	67 048 679	66 048 679	74 448 679	74 000 000	73 000 000
267	Provisions pour chèques frappés d'opposition	181 976	181 976	181 976	181 976	181 976	181 976
268	Provisions pour chèques visés payables						
269	Provisions pour ATD	21 060	224 620	247 620	270 620	260 000	263 000
272	Provisions diverses	4 906 981	10 231 263	10 631 263	11 431 263	11 400 000	11 300 000
ÉPARGNE SANS INTÉRÊTS		99 170 964	104 399 619	104 989 619	106 679 619	106 169 619	106 759 619
260	Comptes livrets épargne sans intérêts	99 170 964	104 399 619	104 989 619	106 679 619	106 169 619	106 759 619
TOTAL RESSOURCES A VUE NON REMUNEREES		1 606 641 409	1 631 848 061	1 673 670 261	1 716 292 461	1 734 763 627	1 746 607 212

TABLEAU 3 : RESSOURCES A TERME

N° C/PTE/série	Désignation	Réalisations 2011	Réalisations 2012	Solde au 31/03/2013	Solde au 30/06/2013	Solde au 30/09/2013	Solde au 31/12/2013
DEPOTS A TERME							
275	Dépôts à terme DZD	0	0	200 000	200 000	200 000	200 000
278	DAT à intérêts variables		0	100 000	100 000	100 000	100 000
			0	100 000	100 000	100 000	100 000
BONS DE CAISSE							
276	BDC à intérêts fixes	611 150 000	616 150 000	616 150 000	616 150 000	616 150 000	616 150 000
		150 000	150 000	150 000	150 000	150 000	150 000
277	BDC à intérêts variables		0	0	0	0	0
225 121	BDC anonymes à intérêts fixes		0	0	0	0	0
225 122	BDC anonymes à intérêts variables	611 000 000	616 000 000	616 000 000	616 000 000	616 000 000	616 000 000
TOTAL RESSOURCES A TERME		611 150 000	616 150 000	616 350 000	616 350 000	616 350 000	616 350 000





TABLEAU RECAPITULATIF EMPLOIS

EMPLOIS	Réalisations 2010	Réalisations 2011	Solde au 31/03/2012	Solde au 30/06/2012	Solde au 30/09/2012
Crédits à court terme	3 155 000	3 374 000	209 500 000	391 000 000	211 500 000
Crédits à moyen terme	340 131 000	281 934 000	320 393 000	348 319 000	376 245 000
Comptes ordinaires débiteurs	17 386 000	15 695 000	13 595 000	13 512 000	13 512 000
TOTAL CREDITS PAR CAISSE	360 682 000	311 203 000	543 488 000	752 831 000	601 257 000
Créances immobilisées	71 000	150 000	100 000	400 000	500 000
Créances impayées	331 848 000	321 697 000	321 204 000	213 655 000	208 655 000
IMPAYEES	331 919 000	321 847 000	321 304 000	214 055 000	209 155 000
EMPLOIS CLIENTELE	692 601 000	633 050 000	864 792 000	966 886 000	810 412 000
ENGAGEMENTS PAR SIGNATURE	216 934 000	367 881 000	241 083 000	232 683 000	284 083 000

TABLEAU RECAPITULATIF RESSOURCES

RESSOURCES	Réalisations 2010	Réalisations 2012	Solde au 31/03/ 2012	Solde au 30/06/ 2012	Solde au 30/09/2012
Ressources à vue non rémunérées	1 167 530 000	1 322 681 000	1 413 167 000	1 423 461 000	1 443 961 000
Ressources à vue rémunérées	684 719 000	687 207 000	669 670 000	690 150 000	780 630 000
Ressources à vue	1 852 249 000	2 009 888 000	2 082 837 000	2 113 611 000	2 224 591 000
Ressources à terme	691 290 000	551 290 000	560 290 000	559 740 000	559 740 000
Ressources collectées auprès de la clientèle	2 543 539 000	2 561 178 000	2 643 127 000	2 673 351 000	2 784 331 000